تعزيز التبادل التجاري والتعاون الاقتصادي بين الفلسطينيين في الضفة الغربية وفي داخل إسرائيل: بديل عربي "شمالي" للأسرلة

إعداد

رجا خالدي وقصي السطري

2014

حقوق الطبع والنشر محفوظة © مركز دراسات التنمية- جامعة بيرزيت
ISBN**********************

هاتف: 2982021 02 972+
فاكس: 2982160 02 972+
ص.ب: 14 بيرزيت
مكتب غزة: تلفاكس 2838884 08 972+
البريد الالكتروني:cds@birzeit.edu
الموقع الالكتروني:http://home.birzeit.edu/cds

تم انجاز هذا العمل بدعم من مؤسسة روزا لوكسمبورغ

مركز دراسات التنمية

تأسس المركز في عام 1997 كبرنامج بحثي متخصص في الدراسات التنموية. يهدف المركز الى تعميق مفاهيم التنمية وربطها بسياقها العملي من خلال تقديم أطر نظرية ومفاهيمية تتحرى واقع التنمية في فلسطين. وهذا يشمل دراسة التفاعلات بين العوامل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للتنمية. فضلاً عن دراسة بنى السلطة والسيطرة القائمة التي تحول دون تحقيق وتنمية مستدامة ارتباطا بالسياق الذي يفرضه الاحتلال عليها. فمنذ الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية عام 1967 فرضت قيود مشددة على حق المجتمع الفلسطيني بالتنمية. يرى مركز دراسات التنمية أن الأكثر تعبيراَ عن التنمية في فلسطين هي استراتيجيات الصمود والبقاء، وإنتاج بدائل محلية لبنى القوى المهيمنة وبالإضافة الى ذلك فان المركز يسعى الى توفير إطار مؤسساتي يمكن من خلاله النظر في جميع القضايا ذات الصلة بالتنمية وبحثها ومناقشتها وذلك بهدف توفير التوجيه والمساعدة العلمية لصناع القرار.

يحاول مركز دراسات التنمية من خلال جمعه بين الابحاث الاكاديمية والنشاطات المجتمعية أن يعزز الربط المحكم بين النظرية والممارسة التنموية اذ تشمل أنشطته في هذا المجال الندوات وورش العمل، والمسوح الميدانية والدراسات التقييمية، وتقييم الاحتياجات. فمن ناحية يعمل المركز على عدد من المشاريع البحثية في شتى المجلات التنموية بالتعاون والتنسيق مع مؤسسات محلية ودولية. ومن ناحية أخرى ينفذ المركز عددا آخر من المشاريع المجتمعية التي تهدف الى تمكين الفئات المهمشة ودمجها في عملية التنمية.

المحتويات:

1-إعادة ربط أواصر الاقتصاد العربي الفلسطيني 5

2-إعادة تشكيل النسيج الاقتصادي – القنوات الرئيسية للعلاقات الاقتصادية الناشئة 9

3-تقديرات إجمالي التبادلات التجارية والدوافع الكامنة لدى المستهلكين 14

4-البيئة السياساتية والإطار المؤسسي 17

5-أقطاب التبادل التجاري: لمحة مقتضبة عن جنين ونابلس وطوباس وقلقيلية 21

أ)جنين 21

ب)نابلس 22

ت)طوباس 23

ث) قلقيلية 25

ج)التجربة المشتركة التي خاضتها المدن الثلاث في التبادلات التجارية مع الفلسطينيين من إسرائيل 27

6-ضرورة إعادة تشكيل الروابط الاقتصادية: تعزيز العلاقات الاقتصادية وترسيخ المصالح المشتركة 29

مقدمة

شهدت السنوات القليلة الماضية طفرة في المعاملات الاقتصادية الجارية بين الفلسطينيين القاطنين في الضفة الغربية وفي داخل إسرائيل. وتتخطى هذه الطفرة، في دلالاتها، الأهمية اللافتة التي اكتستها هذه العلاقات حتى يومنا هذا. يستعرض هذا التقرير دراسة أولية لشكل هذه العلاقات المتنامية ونطاقها وأهميتها، ويركّز بوجه خاص على القوى الدينامية الكامنة في المدن الرئيسية في شمال الضفة الغربية. وتستند هذه الدراسة إلى البيانات المنشورة، وتعرّج على بيانات المسوحات الميدانية التي لم يسبق أن نُشرت في هذا المضمار، كما تضع بين يدي القارئ بيانات مستمدة من المقابلات والزيارات الميدانية التي نظمها المؤلفان لهذه الغاية. وفي الوقت الذي ما تزال فيه الدراسة الوافية للآثار الاقتصادية التي تفرزها هذه التبادلات الاقتصادية والوظيفة التي تؤديها غير ممكنة بعدُ بسبب القيود المفروضة على البيانات والمصادر ذات الصلة، يسعى هذا التقرير إلى التأكيد على أكثر المجالات الواعدة التي تتيح إجراء المزيد من الأبحاث والإجراءات السياساتية التي تستطيع السلطات المحلية والوطنية اتخاذها.

يضع الفصل الأول، من هذا التقرير، المسائل التي يتناولها ضمن السياق الأعم لانقسام الاقتصادين الإقليميين الفلسطينيين المذكورين في ظل الاستيطان الكولونيالي والعلاقات التي باتت تكتسب قدرًا متزايدًا من التعقيد بين المنطقتين محل الدراسة. ويتناول الفصل الثاني الأشكال والقنوات المختلفة التي يسير فيها التبادل التجاري بين الفلسطينيين القاطنين داخل إسرائيل والضفة الغربية ومسار تطورها مع مرور الزمن. ويقدم الفصل الثالث عرضًا يستند إلى مصادر مختلفة لمجمل البيانات التي تبين التقديرات والمؤشرات التي ترصد حجم هذه المعاملات وقيمتها. وبينما يدرس الفصل الرابع السياسة والبيئة المؤسسية التي تنفَّذ فيها التعاملات التجارية، يعرّج الفصل الخامس على أهمية هذه التبادلات ودلالاتها بالنسبة إلى ثلاث مدن تقع في شمال الضفة الغربية، والتي شملها المسح الذي أعددناه في سياق هذا البحث. ويستعرض الفصل الأخير من هذه الدراسة جملة من التوصيات التي تستند إلى المشاورات الميدانية التي أجريناها في هذا الصدد. وترمي هذه التوصيات إلى تطوير التبادل التجاري الفلسطيني–الفلسطيني وتعزيزه على المديين المتوسط والطويل.

1- إعادة ربط أواصر الاقتصاد العربي الفلسطيني

طالما شكّل خضوع الاقتصاد الفلسطيني للإملاءات الكولونيالية الإسرائيلية العقبة الكأْداء أمام بناء اقتصادي وطني فلسطيني متماسك في الضفة الغربية وقطاع غزة. ففي الوقت الذي بات الانقسام الجغرافي والضعف البنيوي والإعسار المالي وتراجع عمل المؤسسات على مدى السنوات الأخيرة يمثل ملامح بارزة في الأداء الاقتصادي الفلسطيني، فإن الأهمية التي تكتسيها هذه العوامل الداخلية تضمحل إذا ما قارنّاها بالآثار التي تفرزها تدابير الاحتلال الإسرائيلي وتوسعه الاستيطاني ومجمل القيود التي يفرضها على حركة المواطنين الفلسطينيين وتنقلهم. وفضلاً عن ذلك، فمن شأن تبعية الاقتصاد الفلسطيني للاقتصاد الإسرائيلي من النواحي المالية والنقدية والتجارية لكي يتمكن من الوصول إلى دول العالم، والمصالح المشتركة التي تربط قطاعات من رأس المال الصناعي والعقاري والتجاري الفلسطيني بالشركاء الإسرائيليين والدوليين، أن يسهم في ترسيخ الوضع الحالي الذي يَسِم العلاقات الاقتصادية الإسرائيلية–الفلسطينية، التي ما تزال قائمة منذ التوقيع على بروتوكول باريس في العام 1994.

لقد أفرزت هذه التبعية الكلية التي طال أمدها، وما اقترن بها من خضوع السياسات التي تحكم اقتصاد الضفة الغربية وقطاع غزة للسياسات التي ترسمها القوة الكولونيالية والتفاوت المتزايد في مستويات النمو بين مختلف المناطق فيهما حسب الوضع الخاص الذي يسم علاقتها مع الاقتصاد الإسرائيلي، متلازمة المركز–المحيط التي تجعل من استقلال الاقتصاد الفلسطيني أمرًا مستحيلًا على مستوييه الكلي أو الجزئي[1].وعوضًا عن ذلك، فنحن ما نزال نشهد "الأسرلة" الكولونيالية المستدامة للاقتصاد والأرض والفضاء في فلسطين، ناهيك عن "أسرلة" المجتمع الفلسطيني والنظام السياسي الفلسطيني، حيث يجد الفلسطينيون أنفسهم مضطرين في العديد من السياقات إلى التعايش مع الإملاءات الاقتصادية والأمنية والسياسية الإسرائيلية والتأقلم معها. ولا تنطوي هذه الإملاءات على الخضوع القسري لتلك السياسات فحسب، بل تشمل أيضًا التعاون ودمج شرائح من المجتمع الفلسطيني ضمن النظام الكولونيالي الذي يمارس سيطرته عليه.

ومما لا شك فيه أن الفلسطينيين أطلقوا عددًا هائلاً من المبادرات المجتمعية التي سعت إلى تعزيز اعتمادهم على أنفسهم على الصعيدين الإنتاجي والاقتصادي منذ اندلاع الانتفاضة الأولى، ومنذ التهديدات السياساتية التي كان مسؤولو السلطة الفلسطينية يطلقونها بين الفينة والأخرى بالانفصال عن الاقتصاد الإسرائيلي. غير أن هذه المبادرات والتهديدات لم تكن متماسكة أو مُحكمة على نحو وافٍ، ولم يتابعها الفلسطينيون بصورة جدية تكفل ارتقاءها إلى إستراتيجيات بديلة تحل محل الزواج الأبدي مع الأسواق الإسرائيلية والوسطاء الإسرائيليين ومسار الاقتصاد الإسرائيلي. ومع استمرار النشاط الاستيطاني الإسرائيلي الذي لم يهدأ له أوار في الضفة الغربية وقطاع غزة، بات تقسيم الإقليم الفلسطيني إلى كانتونات ينطوي على المزيد من الإجراءات التي ترمي إلى تفتيت عرى الاقتصاد بين التجمعات السكانية الفلسطينية، مما يفضي إلى تقويض مفهوم "قدرة الاقتصاد على البقاء والحياة" في دولة عتيدة يُراد لها أن تقام على جزء من أراضي الضفة الغربية وقطاع غزة. ويفرز هذا الوضع الحاجة إلى اعتماد توجه إقليمي جديد في السياسة الاقتصادية الوطنية الفلسطينية، بحيث تتخطى الاقتصادات التقليدية المرعية في بناء الدولة وتسعى إلى الوقوف في وجه سياسة الهيمنة والإقصاء التي تنتهجها الدولة الإسرائيلية، والتي تؤثر على جميع أبناء الشعب الفلسطيني القابعين تحت سيادتها في هذه المنطقة.

ويحتل العمل على إعادة توجيه مساعي التنمية التي يقودها الفلسطينيون ذات القدر من الضرورة لضمان بقاء المناطق العربية في إسرائيل، التي ما تزال تخضع هي الأخرى وعلى مدى ستين عامًا لإجراءات مماثلة من الاستعمار وانعدام التوازن الهيكلي والفجوات التي تشوب علاقاتها مع الاقتصاد الوطني الإسرائيلي. ولكن مع ارتفاع مستويات المعيشة في أوساط المواطنين الفلسطينيين في إسرائيل (إلى 5–6 أضعاف أقرانهم في الضفة الغربية وقطاع غزة)[2]، فقد سعوا هؤلاء أيضًا – ولو على المستوى الفردي على الأقل – إلى اكتساب قدر أكبر من الاستقلال الذاتي

[1] رجا خالدي، "الاقتصادات على الهوامش – إعادة ربط النظام الاقتصادي المفتت في فلسطين" (ورقة غير منشورة، 2014).
[2]Mtanes Shehadeh and Raja Khalidi (Routledge book, Turner and Shweiki eds)….

في قوتهم الاقتصادية في إطار علاقتهم مع النظام السياسي والاقتصادي الإسرائيلي (اليهودي)، الذي يُعتبرون فيه أطرافًا متساوية بالاسم فقط، مع أنه جرى إقصاؤهم منه بصورة فعلية على مدى جيلين كاملين[3].

لم يكن الفصل القسري والمصطنع على امتداد الخط الأخضر، والذي يرسم الحدود في العلاقات القائمة اليوم بين الفلسطينيين في مناطق الجليل/المثلث ونظرائهم في الضفة الغربية موجودًا في الأصل قبل العام 1948. فقد كانت نابلس بمثابة مركز تجاري وإداري للبلدات والقرى المحيطة بها، وكانت توفر متنفسًا للمناطق العربية الداخلية البعيدة عن الساحل الفلسطيني، بينما كانت حيفا تشكّل منطقة تجذب العمال من الأرياف وتمثل بوابة تجارية تطل على الغرب. وعلى الرغم من إزالة العقبات التي كانت مفروضة على الحركة والتبادل التجاري بين الفلسطينيين في إسرائيل وفي الضفة الغربية وقطاع غزة بعد العام 1967، فقد بقيت هذه العلاقات مقيدة بفعل الآثار التي أفرزها فصلهم وعزلهم عن بعضهم بعضًا في أعقاب النكبة. وقد انطوى هذا الوضع على انتشار نظرة بين الكثير من الفلسطينيين (حتى العقدين السابع والثامن من القرن الماضي على الأقل) بأن نظراءهم الذين آثروا البقاء قد جرت "أسرلتهم"، مما أدى إلى تقويض الفكرة التي كانت تقول بأنهم كانوا يشكلون "جزءًا لا يتجزأ من الشعب الفلسطيني ولا ينفصم عنه". وفي الواقع، فقد رسّخ إقصاء الفلسطينيين في إسرائيل عن اتفاقيات أوسلو فصل مصير الفلسطينيين عن بعضهم بعضًا. ومن المفارقة أن نرى إعادة التأكيد على بعض العلاقات الاجتماعية والاقتصادية التاريخية التي كانت قائمة بين الفلسطينيين على امتداد الخط الأخضر منذ إبرام تلك الاتفاقيات.

جاءت هذه العلاقات، في بادئ أمرها، في صورة رحلات التسوق الجماعية التي كان المواطنون الفلسطينيون في إسرائيل يقومون بها في مدن الضفة الغربية وقطاع غزة وفي صورة السياحة الدينية في مدينة القدس. وفي الوقت الذي تسببت فيه الانتفاضة الثانية والجدار العازل في وأد هذه المرحلة المؤقتة التي عاشها الفلسطينيون في إعادة اكتشاف بعضهم بعضًا، فقد شهدت السنوات القليلة الماضية ظهور علاقات تتسم بقدر أكبر من التعقيد وأخذت أشكالاً جديدة تتناسب مع الظروف التي طرأت فيها تغيرات جذرية على كلا المجتمعين الفلسطينيين. فقد برز تفاعل اتسم بالنشاط، ولا سيما على مدى السنوات الخمس الماضية، بين المستهلكين العرب الإسرائيليين والمتسوقين، الذين يأتون من تجمعاتهم السكانية القريبة في المثلث والجليل، ويجتازون الحدود لزيارة الأسواق التي تقل فيها الأسعار وتمتلئ بالسلع التي تناسبهم في شمال الضفة الغربية. ومع تنامي اهتمام الفلسطينيين القاطنين في إسرائيل بالسياحة في الآونة الأخيرة، فقد انضمت رام الله وبيت لحم إلى أريحا باعتبارهما وجهات يفضلها هؤلاء الفلسطينيون لقضاء عطلات نهاية الأسبوع في الضفة الغربية لغايات الترويح والتجارة في وسط عربي خالص. وفي المقابل، توفر بعض المناطق الريفية التي تفوق غيرها في فقرها في شمال الضفة الغربية، مثل طوباس، العمال في المواسم الزراعية للقرى العربية التي تقع في الشمال حتى الجليل.

ويشكل هذا التفاعل والنسيج الذي يحيكه أصولاً تنموية تستوجب الدراسة المتأنية في سياق مسار النمو المنفصل عن الاقتصادات الفلسطينية الهامشية. كما يستدعي هذا التفاعل إعداد إطار مفاهيمي أعم، تشكّل نقطة البداية فيه الوحدة

[3]Raja Khalidi and Mtanes Shehadeh (CUP book, Nadim Rouhana ed.)

الاجتماعية والاقتصادية (في الماضي والحاضر والمستقبل) بين المجتمعات العربية الفلسطينية التي جرى تفسيخ عرى التواصل بينها وتهميشها إلى حد بعيد، بيد أنها نجت من الحملة التي شنّها عليها أحد أكثر الأشكال المتقدمة من الاستيطان الكولونيالي في بيئة سياساتية غلبت عليها النزعة العدوانية وعملت على تحجيم وجودهم، ناهيك عن نكرانه ونفيه.

وقد تستمر الإملاءات السياسية وحركة تصحيحها في رسم معالم الاقتصاد الفلسطيني الافتراضي لدولة بعيدة المنال وحصرها في الضفة الغربية وقطاع غزة. ولكن الوقائع التي تسم الاقتصاد العربي المفتت في فلسطين والتجربة التي خاضها الفلسطينيون في إعادة الارتباط فيما بينهم في المجالات السياسية والاجتماعية والاقتصادية على الرغم من الحدود والشتات وأوضاعهم المتباينة، تسرد بمجموعها رواية أخرى. وترى هذه الرواية البديلة أن "اقتصادًا فلسطينيًا" ما يزال باقيًا في إقليم فلسطين التاريخية، وأن هذا الإقليم يضم نموذجين اقتصاديين متمايزين عن بعضهما بعضًا. ويفرض "الاقتصاد اليهودي" المعولَم والصناعي والمالي والتكنولوجي الذي تنعم به دولة إسرائيل هيمنته على الغلاف الاقتصادي/الأمني/الكولونيالي الإسرائيلي العام، والذي يصارع "اقتصاد عربي" منهك البقاء فيه (حيث تقل نسبة مساهمة هذا الاتحاد الاقتصادي العربي–اليهودي عن 12% من الناتج القومي الإجمالي)[4].

وقد توقف مسار التطور الذي شهده الاقتصاد العربي بفعل النشاط الكولونيالي الذي نفذته الحركة الصهيونية قبل العام 1948 وبفعل العوامل الجيو–سياسية التي برزت منذ ذلك الحين. وبالنسبة إلى الفلسطينيين، لم تفتأ الإجراءات الاعتيادية التي ينطوي عليها التحول الهيكلي الاقتصادي عالقة في شبكة المصالح المرتبطة باستمرار إجراءات بناء الدولة الإسرائيلية وتنفيذ مشروعها الاستعماري. ويتألف "اقتصاد فلسطين" اليوم من مناطق عربية رئيسية متباينة ومن بقايا الاقتصاد الأصلاني الذي كانت فلسطين تنعم به، والذي قاوم– بالوسائل القانونية أو الديموغرافية أو السياسية– المنطق الإقصائي الذي تتبناه الهيمنة الكولونيالية على الرغم من استنزافه أو ركوده. وتشكل هذه المناطق، إذا ما أعدنا ربطها في مخيلتنا، الاقتصاد الفلسطيني–الذي يتألف من خمسة اقتصادات على الأقل تقع ضمن "جيوب" متمايزة ومتفرقة وتمتد من الشمال إلى الجنوب ومن الشرق إلى الغرب في المنطقة التي تخضع لسيادة إسرائيل:

أ) الضفة الغربية (1): رام الله والمناطق المحيطة بها– النموذج النيوليبرالي الذي تعتمده السلطة الفلسطينية على أرض الواقع[5].

ب) بقية مناطق الضفة الغربية – أشكال متفاوتة للاقتصاد الأساسي للسلطة الفلسطينية أو استثناءات عليه:

1– الضفة الغربية (2): الخليل، وهي المركز الصناعي والتجاري الذي يزخر بالنشاط في الضفة الغربية.

2– الضفة الغربية (3): المنطقة (ج)، وهي العمق الإستراتيجي للاقتصاد الفلسطيني والتي تكفل تحريره من قيوده.

---

[4] المصدر السابق.

[5] Raja Khalidi and Sobhi Samour,…

3- الضفة الغربية (4): نابلس والشمال، حيث تتصل بالشرق العربي والجليل.

ج) القدس الشرقية: الضم والعزل والتفتيت.

د) قطاع غزة: التدهور والإفقار ووأد النيوليبرالية الإسلامية.

هـ) الاقتصاد الإقليمي العربي في إسرائيل.

وتتخذ كل منطقة من هذه المناطق مسارها في تبعيتها لاقتصاد المركز الميتروبوليتاني الإسرائيلي، وذلك بعد أن فقدت وعلى حين غرة التواصل التاريخي الذي كان من شأنه أن يُبقي عليها مجتمعة معًا في سيناريو مزدوج. وتُعتبر كل منطقة من المناطق المذكورة خارجة عن المركز الإسرائيلي اليهودي على الرغم من الفائدة التي تعود بها على استخراج الموارد الصهيونية على مختلف المستويات. كما أن كل منطقة منها بعيدة أيضًا عن مراكز الاقتصادات الإقليمية والعالمية، وتُعتبر رهينة للاقتصاد الإسرائيلي اليهودي في التجارة الخارجية والوصول إلى الأسواق المالية وغيرها. وتُعدّ كل منطقة بعيدة عن المنطقة الأخرى في معظم جوانبها، حيث جرى تقطيع أوصالها قسرًا في العام 1948، وفتح الواحدة منها على الأخرى منذ العام 1967، وتوحيدها بصورة رسمية في العام 1994، ثم جرى عزلها عن بعضها بصورة وقحة منذ العام 2001 وإعادة ربطها معًا على نحو مجتزأ خلال السنوات القليلة الماضية في ظل ظروف مشددة.

هذا هو الواقع الذي يشهد "غياب النظام" الاقتصادي الفلسطيني في فلسطين اليوم، وذلك على الخارطة وفي العالم الواقعي. فليس في وسع السياسة التي عفا عليها الزمن والأيديولوجيا الاقتصادية الفاشلة أن تعود بالفائدة على إعداد إستراتيجية ناجعة لتنمية اقتصاد عربي في فلسطين. وإذا كان لمثل هذه التنمية أن تبصر النور، فيجب أن تضرب جذورها في محيطها بحيث تدمجه في هيئة جديدة تتناسب مع الديموغرافيا والجغرافيا والسياسية التي تسم المرحلة الراهنة للمواجهة التي يخوضها الشعب الفلسطيني ضد الاستيطان الكولونيالي.

2- إعادة تشكيل النسيج الاقتصادي - القنوات الرئيسية للعلاقات الاقتصادية الناشئة

بالنظر إلى القيود المفروضة على الحركة والتنقل، والتي تحد من قدرة الفلسطينيين على دخول إسرائيل من الضفة الغربية وقطاع غزة، تبقى معظم التدفقات الاقتصادية تسير في اتجاه واحد، حيث يشتري الفلسطينيون من إسرائيل السلع والخدمات من الضفة الغربية، بما فيها القدس. ولذلك، فقد لا تُعتبر هذه العلاقات حيوية بالنسبة إلى الفلسطينيين في إسرائيل، طالما كانوا يعملون على تعزيز العلاقات الاجتماعية الفلسطينية-الفلسطينية وشد أواصرها، ويوفرون بديلًا عن الاندماج مع اليهود الإسرائيليين ويساعدون على ضبط موازنات أسرهم. وبينما تبدو الدوافع التي تقف وراء هذا القدر المتنامي من التبادلات التجارية ترتبط بعوامل اقتصادية (التكلفة) في معظمها، فهناك وعلى ذات القدر من الأهمية الأسس الثقافية والدينية والاجتماعية والسياسية التي تشكل قاعدة متينة تدفع الفلسطينيين إلى إعادة الارتباط فيما بينهم ضمن منطقة فلسطين التاريخية على الأقل، وحيثما كان ذلك ممكنًا. ومع ذلك، يشكل هؤلاء المستهلكون سوقًا مهمًا لمناطق معينة في شمال الضفة الغربية (المناطق التي تقع بالقرب من الجليل والمثلث)

وجنوب الضفة الغربية (المناطق القريبة من غزة والنقب)، ناهيك عن البلدة القديمة في مدينة القدس. وبالنظر إلى نطاق التبادل الذي يشهد توسعًا متزايدًا ويغطي جملة من القطاعات الإنتاجية وقطاعات الخدمات في الضفة الغربية وقطاع غزة، فهذا السوق ما يزال غير مستغل، وهو يتسم بالعفوية في جانب لا يستهان به ويفتقر إلى التنظيم المطلوب، وإن كان ذلك من وجهة نظر تجارية صرفة.

وربما يُعتبر قطاع الفنادق والسياحة والمطاعم هو القطاع الذي يستحوذ على نصيب الأسد من الطلب في أوساط المستهلكين الفلسطينيين من إسرائيل، وهو قطاع يدر الأرباح الوفيرة، مما يشجع على توسيعه والاستثمار والتجارة فيه. ويأتي الاستهلاك في هذا القطاع في صورة رحلات يومية، يُمضي فيها الفلسطينيون من إسرائيل اليوم في التجول أو التسوق أو تناول وجبات الطعام في المطاعم والجلوس في المقاهي وقضاء اليوم في المتنزهات الترويحية العامة أو الخاصة، كما هو الحال في قرية حداد السياحية بالقرب من جنين. ومع ذلك، تنزل فئة أخرى من السياح الفلسطينيين القادمين من إسرائيل في فنادق الضفة الغربية (ولا سيما في رام الله وأريحا وبيت لحم)، وعادةً ما يمضي هؤلاء عدة ليالٍ في هذه الفنادق إذا سمحت لهم عطلهم بذلك. ويتخذ هؤلاء السياح من هذه الفنادق قاعدة ينطلقون منها لاستكشاف المعالم والأسواق المحلية في المدن التي تقع فيها. ومن جانب آخر، يزور أبناء الضفة الغربية المدن العربية في إسرائيل ويتجولون فيها عندما يحصلون على التصاريح الإسرائيلية التي تيسر لهم ذلك (والتي نادرًا ما تصدرها السلطات الإسرائيلية لهم). غير أن توافد الزوار على هذه الوجهة متدنٍ نسبيًا، ويخضع لقيود جمة ولا يستهدف مشاريع الأعمال أو الأسواق العربية الفلسطينية دائمًا (باستثناء الزوار الذين يقصدون المدن التي تتركز فيها كثافة سكانية من العرب، مثل عكا والناصرة وحيفا ويافا).

وتنطوي الأموال التي ينفقها الفلسطينيون القادمون من إسرائيل في قطاع تجارة التجزئة في الضفة الغربية، ولا سيما في مراكزها الحضرية، على قدرٍ أكبر من التعقيد والآثار الاقتصادية المحتملة. وتأتي هذه النفقات في ثلاث صور:

- مشتريات العائلات أو المشتريات بالكميات من المنتجات الغذائية الطازجة أو المصنّعة، والأحذية، والملابس والأقمشة والجلود، والأثاث وغيرها من المستلزمات المنزلية من الأسواق في أيام السبت أو في نهاية الأسبوع في مراكز جنين ونابلس وبرطعة وطولكرم وقلقيلية، بشكل أسبوعي أو شهري.
- "رحلات التسوق" الفردية والجماعية والجولات الترويحية في الأسواق الراقية في رام الله وبيت لحم، وفي أسواق الخليل المتميزة والعامرة بالبضائع (والتي تبعد في مسافتها عن التجمعات السكانية العربية في شمال إسرائيل ووسطها)، وفي الأسواق الجذابة من الناحية الدينية في البلدة القديمة في القدس (التي تشهد الزيارات الجماعية للزوار الذين يقصدون الأماكن الدينية).
- مشتريات الجملة من المنتجات الزراعية التي تُزرع في شمال الضفة الغربية وتسويقها في الجليل والمناطق الشمالية من إسرائيل في مواسمها.

وتشتمل 'صادرات' أخرى من الضفة الغربية إلى الأسواق العربية في إسرائيل على الأغذية والأثاث والصناعات المعدنية ومنتجات الحجر والرخام محلية الصنع، والتي يجري تسويقها بصورة رئيسية من خلال رجال الأعمال

الفلسطينيين في إسرائيل. وفيما يتصل بقطاع الخدمات، دأبت بعض البلدات والضواحي التي تقع على امتداد الحدود بين الضفة الغربية وإسرائيل، وعلى مدى سنوات عديدة، على توفير خدمات تصليح السيارات للفلسطينيين من إسرائيل، وذلك على الرغم من القيود الأمنية والقانونية التي تفرضها السلطات الإسرائيلية على الاستفادة من هذه الخدمات. وبالنظر إلى الطابع غير الرسمي (وغير المشروع) الذي يلف هذه المعاملات، فليس هناك سوى النزر من الأدلة حول حجمها، غير أنه يُنظر إليها في عمومها على أنها تعود بالربح الوفير على كلا الطرفين.

ويجد المرء جملة من الشواهد الحديثة على النشاط التجاري في قطاع الخدمات، والتي تمثل مؤشرًا على ارتقاء مستويات المعيشة ورأس المال البشري على كلا الجانبين في قطاع الخدمات المهنية، ولا سيما خدمات الرعاية الصحية، حيث يُقبل الفلسطينيون من إسرائيل وبوتيرة متزايدة على الضفة الغربية للاستفادة من علاج الأسنان وتقويمها، وهي خدمات لا يغطيها التأمين الصحي والاجتماعي الإسرائيلي. ومن القطاعات الجديدة الواعدة التي تتساوى في أهميتها مع هذا القطاع، قطاع الخدمات التعليمية التي توفرها الضفة الغربية للطلبة الفلسطينيين في سن التعليم الجامعي، ممن ينتسبون للدراسة في الجامعات الفلسطينية، ولا سيما أولئك الذين يأتون من الجليل للدراسة في الجامعة العربية الأمريكية في جنين. وفي الواقع، ينبئ هذا المجال الجديد من إعادة الارتباط بين الفلسطينيين عن قصة لا تخفى أهميتها. فمن بين ما يزيد على 7,000 طالب منتظم في هذه الجامعة، فقد شهد عدد الطلبة الفلسطينيين القادمين من إسرائيل زيادة تُقدَّر بـ10% في سنة واحدة، حيث ارتفع هذا العدد من 2,700 طالب إلى 3,000 طالب بحلول العام 2014[6].

ومنذ العام 1948، تُعدّ هذه **هي** المرة الأولى التي يُقبل فيها الفلسطينيون من إسرائيل، ممن تلقوا التعليم في المدارس الثانوية الإسرائيلية ولم يحصّلوا النتائج الكافية التي تمكّنهم من الالتحاق بنظام التعليم في إسرائيل، على التعليم الجامعي بصورة جماعية في بيئة اجتماعية–ثقافية عربية برمتها، مع العلم أن عددًا ليس بالقليل منهم من الفتيات. فعلى مدى ستين عامًا، لم يرتقِ الفلسطينيون في إسرائيل على سلم المهن إلا بصورة تدريجية، حيث يواجهون الكثير من العقبات التي تحول دون حصولهم على الوظائف في قطاع الخدمات العامة والقطاع الخاص الذي يحتكره اليهود. ولكن يبدو أن التغييرات التي طرأت على الاقتصاد الإسرائيلي والطلب على العمالة باتت تفتح آفاقًا جديدة لتوظيف الشباب من أبناء الفلسطينيين في إسرائيل في نطاق وظائف الخدمات الفنية والإدارية التي تتطلب قدرًا متدنيًا من المهارات في القطاعين العام والخاص. فعلى سبيل المثال، يشكّل العرب أغلبية العمال في الأسواق المركزية (السوبرماركت)، وإصلاح المنازل، ومراكز بيع المعدات ومحطات الوقود في المدن الرئيسية شمالي إسرائيل. وفي المقابل، يعمل عدد متزايد من الممرضين والفنيين والمعالجين وأفراد الطواقم الطبية في المستشفيات والمراكز الطبية الإسرائيلية. ومع السياسة الحكومية التي تستهدف رفع حصة الوسط العربي من وظائف القطاع العام من مستواها الذي لم يزد على 5% في تاريخه إلى 10% على مدى السنوات المقبلة، فمن المؤكد أن الآثار التي تفرزها هذه الوظائف الجديدة في قطاع الخدمات العامة، والتي يتقلدها فلسطينيون يتمتعون بقدر وافٍ من التدريب والتأهيل،

[6] مقابلة مع د. مفيد قصوم، نائب رئيس الجامعة للعلاقات الخارجية، الجامعة العربية الأمريكية في جنين، حزيران/يونيو 2014.

ستمتد لتشمل في نطاقها جميع قطاعات الاقتصاد العربي في إسرائيل. كما امتدت هذه الآثار إلى اقتصاد الضفة الغربية الآن من خلال ما نراه من توسيع الجامعة العربية الأمريكية.

ويسعى هؤلاء الطلبة إلى نيل الدرجة الجامعية الأولى في مجموعة من العلوم التطبيقية والاجتماعية التي تتيح لهم دخول سوق العمل داخل قراهم وخارجها، والحصول على المؤهلات التي كان يتعين عليهم في السابق اكتسابها من الجامعات في أوروبا الشرقية والجنوبية، أو حتى في الأردن الذي كان يستقطب طلبة الجامعات من الجليل على مدى سنوات عديدة. ويسكن الطلبة خلال مرحلة دراستهم التي تمتد لعدة سنوات في سكنات تتسم بالأمان وانخفاض تكلفتها بالقرب من جنين، ويقيمون الصداقات مع زملائهم من الطلبة الفلسطينيين من سكان المنطقة ويختلطون بهم ويشاركونهم مناسباتهم الاجتماعية. وقد قطع هذا التفاعل والاندماج شوطًا بعيدًا أفضى برئيس الجامعة العربية الأمريكية إلى التأكيد على "أننا نحن الفلسطينيون في شمال الضفة الغربية والفلسطينيون من الجليل أضحينا شعبًا واحدًا." حتى أن المرء يستطيع القول أن الجامعة العربية الأمريكية قد أصبحت تسمى "الجامعة العربية الجليلية".

وتبرز أشكال أخرى من التفاعل بين الفلسطينيين في قطاعات الخدمات الأخرى، كقطاع الخدمات المالية والقانونية والمحاسبة، حيث يملك بعض الفلسطينيين من إسرائيل حسابات في بنوك فلسطينية بالضفة الغربية لأغراض تجارية في معظمها. وفي المقابل، يقدم المحامون والمحاسبون الفلسطينيون من إسرائيل مجموعة من الخدمات لزبائنهم من الضفة الغربية لإنجاز معاملاتهم الشخصية والتجارية وغيرها من المعاملات. وفي الوقت الذي يعمل فيه عدد لا يحصى من الخبراء الفلسطينيين من إسرائيل في رام الله وفي غيرها من المدن ويقطنون فيها (حيث يقدمون الخدمات في المجالات القانونية وفي الدعاية والإعلام والمحاسبة وتيسير التجارة وغيرها من الخدمات المهنية)، فهم في واقع الأمر يضيفون القيمة إلى القطاع الإنتاجي وقطاع الخدمات في الضفة الغربية من خلال الشركات والمؤسسات التي يعملون لديها.

وفي الوقت نفسه، يعتمد المزارعون الفلسطينيون في إسرائيل على المئات، إن لم نقل الآلاف، من العمال الزراعيين (غير القانونيين في معظمهم) من الضفة الغربية والأغوار، ممن يهاجرون في المواسم الزراعية للعمل في حقول الجليل والمثلث (خلال موسم قطف الزيتون وقطف ثمار الخيار وغيرها من المحاصيل النقدية ذات العمالة الكثيفة). ويتقاضى هؤلاء العمال أجورًا تقل بكثير عن عمال المزارع المحليين، غير أن هذه الأجور تظل أفضل بشوط بعيد من تلك السائدة في الضفة الغربية.

ومن جهة أخرى، تجد مجموعة من المنتجات الغذائية العربية المصنّعة في إسرائيل (من قبيل لبنة طمرة، وطحينة الهلال وأرز شقحة) طريقها إلى رفوف المحلات التجارية في أسواق الضفة الغربية والقدس. وقد تزايدت وتيرة توريد هذه السلع منذ إطلاق حملة مقاطعة البضائع الإسرائيلية التي دفعت الفلسطينيين إلى البحث عن بدائل مقبولة عنها

(مع العلم أن هذه الحملة لا تمس المنتجات العربية المورَّدة من إسرائيل) وفضلًا عن ذلك، فما يزال عدد من مشاريع الأعمال يستثمر في الضفة الغربية منذ العام 2010[7]، حيث:

- افتتح أحد المحلات الشهيرة بصناعة الحلويات الشرقية فرعًا له في رام الله.
- وافتتح مصنع لصناعة الأبواب المعدنية في سخنين فرعين له في جنين ورام الله.
- وأسس مستثمر من الناصرة مصنعًا للمشروبات الكحولية في بيت لحم.
- وأطلقت شركة للأعمال الكهربائية مشروعًا مشتركًا مع شركة تعمل في نفس مجالها في رام الله.
- وافتتح مصنع للطحينة والحلاوة في أم الفحم فروعًا له في جنين ونابلس ورام الله.
- وأنشأت محلات لبيع الألبسة الفاخرة من الجليل نقاط اتصال تجارية لها في رام الله وبيت لحم ونابلس.
- وأنشأ مصنع للجبس في سخنين مصنعًا موازيًا له في رام الله.

وفي الوقت نفسه، فمع شروع الفلسطينيين في إسرائيل إلى الانتقال للعمل إلى مهن أخرى، كعمال النقل الذين يعملون لحسابهم الخاص (سائقي الشاحنات التجارية والباصات العمومية)، فقد بات هؤلاء يملكون ميزة خاصة تمكّنهم من تقديم خدمات النقل للشاحنين والركاب الفلسطينيين الذين يعبرون من الضفة الغربية إلى إسرائيل وإلى موانئها البحرية. وصار هؤلاء العمال يشكلون حلقة أساسية لا يُستغنى عنها في السلسلة العامة للتجارة الفلسطينية–الإسرائيلية في قطاع الخدمات. وعلاوةً على ذلك، تقدم المكاتب التي تنظم الرحلات السياحية والمشتغلون فيها في الناصرة بعض خدمات نقل السياح الذين يدخلون إلى الضفة الغربية عبر إسرائيل. وفي نشاط جديد آخر من النشاطات الاقتصادية، وهو قطاع العقارات على وجه التحديد، يعمل بعض الفلسطينيين من إسرائيل على شراء شقق أو حتى أراضٍ في الضفة الغربية، بما فيها مدينة روابي، وهي ضاحية سكنية جديدة في رام الله. وفي الواقع، ينبغي استيفاء شروط خاصة من أجل تحاشي صفقات شراء الأراضي التي يعتريها التزوير والتي تُعقد بالنيابة عن اليهود الإسرائيليين. وعلى وجه الخصوص، ينبغي الحصول على "مسح أمني" من السلطة الفلسطينية في كل صفقة من صفقات شراء العقارات. غير أن هذا الأمر لم يثر اهتمام الفلسطينيين الذين يفوقون غيرهم بثرائهم في إسرائيل في امتلاك منازل أخرى بالقرب من رام الله.

وفضلًا عن هذه العلاقات التي تشهد قدرًا من التنوع والدينامية بين الفلسطينيين في إسرائيل والمدن الرئيسية في شمال الضفة الغربية ووسطها، فقد باتت مناطق أخرى، ولا سيما بيت لحم والقدس، تجذب أعدادًا معتبرة من الزوار الذين يؤمون الأماكن الدينية. وفي الواقع، فما تزال الحركة الإسلامية في الداخل تنظم، وعلى مدى سنوات عديدة، رحلات أسبوعية بالحافلات التي تنقل المواطنين من القرى والمدن في المثلث والجليل إلى القدس للصلاة في رحاب المسجد الأقصى. ويقضي هؤلاء الزوار يوم زيارتهم بين أروقة أسواق البلدة القديمة بعد أداء صلاة الجمعة، بحيث يشكلون دفعة منتظمة يمكن الاعتماد عليها في بث الحياة في أسواق القدس العتيقة، ناهيك عما يوفرونه من التضامن وتوثيق عرى العلاقات الاجتماعية التي تستند إلى القيم المشتركة بينهم وبين أقرانهم في القدس. كما يزور المسيحيون الفلسطينيون من جميع أرجاء البلاد بيت لحم في المناسبات الدينية وفي مواسم العطلات الأخرى، حيث يهيئون مقومًا

[7] الغرفة التجارية والصناعية في الناصرة وضواحيها، الموقع الإلكتروني: http://www.nazareth-chamber.org.il/

آخر من مقومات الطلب والتعاون الاقتصادي الذي يتخطى الحدود والحواجز العسكرية. وفي المقابل، تمثل مدينة الخليل نقطة جذب للمتسوقين وطلبة الجامعات العرب من التجمعات السكانية القريبة منها في النقب. وتوفر أسواق المدينة التي تتميز بغناها وبالحياة التجارية فيها العديد من الخيارات أمام المستهلكين الذين يحركهم الفضول وتدفعهم مطالبهم المتكاثرة للشراء. ويقتضي توافد هذه الأعداد من الزوار إلى القدس والخليل إجراء بحث مركّز ومستفيض، لم يكن من الممكن إيراده في ثنايا هذا التقرير.

3- تقديرات إجمالي التبادلات التجارية والدوافع الكامنة لدى المستهلكين

تتمثل العقبة الرئيسية التي تواجه البحث في هذا الموضوع في غياب سلسلة من الإحصاءات الرسمية المنشورة حول أي من طرفي العلاقة على مستواها الكلي أو الجزئي، والتي يمكن أن تأخذ بيدنا في الوقوف على حجم المعاملات الجارية والخروج بتحليل أفضل للآثار التي تخلّفها على مستوى القطاعات والمناطق المعنية وعلى الاقتصاد بصفة عامة. وفي الوقت الذي لا تورد فيه الإحصائيات الرسمية الفلسطينية في قطاع السياحة نسبة النزلاء في الفنادق حسب جنسياتهم، بمن فيهم "الإسرائيليين" الذين يُعتبرون مواطنين فلسطينيين في إسرائيل، فلا تعكس هذه البيانات سوى صورة جزئية عن قطاع واحدة دون غيره. وعلى هذا المنوال، تصدر الشرطة السياحية الفلسطينية إحصائيات ترصد أعداد "الزيارات" التي يقوم بها السياح في كل محافظة من محافظات الضفة الغربية حسب جنسياتهم. غير أن الطريقة التي تُجمع فيها هذه البيانات تشتمل على تعداد السياح من نقاط متعددة، كما تنطوي في جانب منها على عدّ مزدوج للزيارة الواحدة من مواقع مراقبة مختلفة في المدينة نفسها. وبخلاف ذلك، لا تتوفر بيانات ذات تسلسل زمني من شأنها أن تساعدنا في دراسة هذه المعاملات التجارية وغيرها. وبينما تأتي البلديات أو الغرف التجارية المحلية في بعض المدن الواقعة في شمال الضفة الغربية على ذكر تدفقات الزوار، فلا تُجمع المعلومات الكمية بأي طريقة منتظمة.

ومع ذلك، فقد استفادت هذه الدراسة من الميزة التي حظي بها مؤلفاها بالاطلاع على النتائج غير المنشورة التي خلص إليها مسح ميداني أجراه المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية (مدار) في العام 2013، وذلك في سياق سعيهما إلى تحديد القيمة الإجمالية التي تضيفها النفقات التي يضخها الفلسطينيون من إسرائيل في الضفة الغربية. وتغطي نتائج المسح المذكور معظم القطاعات التي تطرقنا إليها فيما تقدم من هذه الورقة[8]. وقد شمل هذا المسح، الذي أُجري عبر الهاتف، عينة تمثيلية إحصائية تألفت من 523 أسرة فلسطينية تقطن في التجمعات السكانية في شمال إسرائيل ووسطها، بهدف تقدير القيمة التي يضفيها إجمالي التدفقات في مجالات محددة من الإنفاق وأهميتها في الإنفاق العام للأسر الفلسطينية وسلوك المستهلك في إسرائيل، بالإضافة إلى رصد العقبات التي تقف في طريق توسيع هذه التبادلات التجارية من الناحيتين الحقيقية والمتوقعة. وعلى الرغم من هامش الخطأ المحتمل للمقابلات

[8] المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية (مدار)، "تقدير حجم السلع والخدمات التي يشتريها فلسطينيو الداخل في مناطق السلطة الفلسطينية"، تموز/ يوليو 2013، رام الله (دراسة غير منشورة).

التي تُعقد عبر الهاتف في دراسة مثل هذه القضايا، فإن هذا المصدر يقدم الصورة الكمية الوحيدة المتوفرة حول التحليل الأساسي الذي نُجريه في هذه الورقة. ونحن نستعرض النتائج هنا بغية الارتقاء بفهمنا للقوى الدينامية التي ينطوي عليها توافد الزوار إلى الضفة الغربية، حتى في الوقت الذي لا تشكل فيه الدقة الإحصائية موطن قلق رئيسي لدينا في هذا الشأن.

وحسب المسح الذي نفذه مركز "مدار"، تقدَّر القيمة الإجمالية الحالية لمشتريات الأسر الفلسطينية في إسرائيل من السلع والخدمات من أسواق الضفة الغربية ومزودي الخدمات فيها بنحو 1.1 مليار شيكل سنويًا (أي ما يربو على 300 مليون دولار أمريكي). ومن مجمل إنفاق جميع الأسر الفلسطينية في إسرائيل على السلع الرئيسية في سلة المستهلك (الأغذية والملابس ومواد التنظيف ومستحضرات التجميل) والتي تقترب من 14 مليار شيكل، يقدر المسح بأن تلك الأسر تنفق ما يقارب 900 مليون شيكل منها في الضفة الغربية، بالإضافة إلى ما يقدَّر بـ40 مليون شيكل تنفقها هذه الأسر على السلع الاستهلاكية المعمرة (الأثاث والأجهزة الكهربائية). وفضلًا عن ذلك، يقدر المسح المذكور بأن الأسر الفلسطينية في إسرائيل تنفق نحو 49 مليون شيكل على المطاعم و24 مليون شيكل على الفنادق والمنتجعات. ويمكن إضافة مبلغ يقدَّر بـ89 مليون شيكل ينفقه فلسطينيو الداخل على التعليم الجامعي في الضفة الغربية إلى هذه المبالغ، وذلك من جملة ما يقرب من 160 مليون شيكل ينفقونها على الخدمات الرئيسية التي يشملها هذا القطاع.

وفي الوقت الذي يبدو فيه أن هذه التقديرات تُعتبر محافظة لكونها تغطي أكثر الجوانب البارزة في التبادلات التجارية، فإن مصادر أخرى تعززها وتؤيدها، بما فيها تقرير أصدرته السلطات الإسرائيلية وتقول فيه بأن إنفاق المستهلكين الفلسطينيين من إسرائيل في الضفة الغربية بلغ 800 مليون شيكل خلال العام 2010[9]. ويمثل التقدير الذي خرج به المسح الذي أجراه مركز "مدار" حول إجمالي النفقات التي تبلغ 1.1 مليار شيكل مؤشرًا معقولًا على النمو الثابت في تلك التبادلات خلال الفترة الواقعة بين العامين 2010 و2013. ولذلك، وبينما تمثل هذه التبادلات التجارية حصة صغيرة نسبيًا من إجمالي "الصادرات" الفلسطينية إلى إسرائيل، فمن المرجح أن البيانات الرسمية لا ترصد هذه الحصة لغايات تأشيرية. وبناءً على ذلك، ينبغي النظر إلى هذه التبادلات على أنها مضافة إلى تلك النسبة التي ترصدها الإحصائيات التي ينشرها الطرفان. ومع ذلك، يعادل التقدير (البالغ 310 مليون دولار) لمبيعات السلع والخدمات (الصادرات) التي يشتريها الفلسطينيون من إسرائيل، والتي لم يجر تسجيلها، ما يقرب من نصف الصادرات الفلسطينية المسجلة إلى إسرائيل.

وتتجسد أهمية هذه التقديرات الإجمالية في فائض التراكمات النقدية بالشيكل الإسرائيلي في النظام المصرفي الفلسطيني، والتي زادت على مليار شيكل في منتصف العام 2014 حسب التصريحات التي أعلنها محافظ سلطة

[9] قوات الدفاع الإسرائيلية، الإدارة المدنية، "الآثار الاقتصادية للزوار العرب الإسرائيليين إلى الضفة الغربية– نظرة عامة حول آثار تدابير بناء الثقة 2010" (وقد اطلعنا على هذا التقرير في يوم 15 تشرين الأول/أكتوبر 2014):
https://www.scribd.com/doc/50434209/Israeli-Arabs-and-West-Bank-Economy)

النقد الفلسطينية[10]. وقد عمل بنك إسرائيل على تأخير تحويل هذا الفائض النقدي في حسابات البنوك الفلسطينية إلى العملة الصعبة لفترة من الوقت (وذلك وفقًا لما ينص عليه بروتوكول باريس حول العلاقات الاقتصادية الإسرائيلية–الفلسطينية) لأنه لم يكن من الممكن رصد هذا المبلغ من خلال الإحصائيات الرسمية الصادرة بشأن التبادلات التجارية والعمالة أو البيانات البنكية. ويعترف المسؤولون المعنيون، وبصورة غير رسمية، بأن هذا المبلغ المتراكم قد يعكس الآثار التي يفرزها بعض النشاطات غير المشروعة (من قبيل التهريب وغسيل الأموال في الضفة الغربية وخارجها، بالإضافة إلى المعاملات غير المسجلة بين القدس الشرقية والضفة الغربية). ولكن يُنظر إلى جل هذا المبلغ باعتباره شكلًا من أشكال المشتريات النقدية التي تنفقها الأسر الفلسطينية من إسرائيل – أي كنوع من ميزان المدفوعات الفلسطيني–الفلسطيني الصافي في تلك الفترة (وهو بالتأكيد يصب في مصلحة الضفة الغربية). وفي الواقع، يُبرِز هذا الجانب قوة دينامية تجارية تثير جانبًا كبيرًا من الاهتمام في العلاقة الاقتصادية الإسرائيلية–الفلسطينية. ولا تشكل هذه القوة الدينامية، التي لم يسبق لأحد أن لاحظها بل وجرى التقليل من شأنها، مجرد إنجاز حققته قوة اقتصادية عفوية نشأت من العدم، وغالبًا ما جرى تجاهلها.

كما تشير النتائج التي خلص إليها المسح إلى أن ما يقرب من 30% من الأسر الفلسطينية في إسرائيل زارت الضفة الغربية خلال الشهر الذي أُجري فيه. فقد زار ما نسبته 27% من مجموع الأسر الفلسطينية في إسرائيل الضفة الغربية مرة واحدة على الأقل في الشهر للتسوق فيها، حيث يبلغ متوسط حجم الإنفاق 813 شيكلًا في السنة لكل أسرة. وكان ما يقارب 15% من إجمالي إنفاق الأسر المذكورة على الملابس و5% من إجمالي إنفاقها على المنتجات الغذائية في الضفة الغربية. وحسب التقديرات التي خرج بها المسح المذكور، فقد زار ما نسبته 14% من الأسر الفلسطينية الضفة الغربية لغايات السياحة والترويح، وأنفقت كل أسرة 1,300 شيكل في المتوسط في السنة خلال هذه الزيارات. وتشير التقديرات المحافظة إلى أن متوسط ما ينفقه الطلبة في جامعات الضفة الغربية يبلغ 3,300 شيكل (على مدى السنة الأكاديمية التي تمتد من تسعة إلى عشرة أشهر). ويفيد ما يربو على 12% من مجموع الأسر الفلسطينية من إسرائيل بأنهم استفادوا من خدمات تصليح السيارات في كراجات الضفة الغربية. وفي المقابل، صرح ما نسبته 38% من المستطلعة آرائهم بأنهم زاروا مطاعم الضفة الغربية مرة واحدة على الأقل في السنة، حيث أنفق كل واحد منهم 177 شيكلًا في المتوسط على الوجبة الواحدة.

وتشير البيانات الإجمالية التي نشرتها وزارة السياحة الفلسطينية إلى أن عدد الليالي التي قضاها الفلسطينيون من إسرائيل في الفنادق ارتفعت إلى 105,555 ليلة فندقية في العام 2013، أو ما نسبته 11% من المعدلات السنوية لشغل الغرف الفندقية في الفنادق الفلسطينية، وذلك بالمقارنة مع 93,177 ليلة فندقية سجلها العام 2012[11]. وعلى الرغم من أن هذه البيانات لا تُفصح عن عدد النزلاء في الفنادق، فقد لا يقل هذا العدد عن 20,000–25,000 ليلة قضتها الأسر أو الأزواج على مدار السنة على أساس افتراض متوسط حجم الأسرة. وفضلًا عن ذلك، تتولى

[10]Sam Bahour, "Israel declares war on Palestinian banks" TPM online, 24 May 2014 (http://talkingpointsmemo.com/cafe/israel-declares-war-on-palestinian-banks)

وانظر أيضًا وكالة معًا الإخبارية، "جهاد الوزير: إذا رفضت إسرائيل تبادل الشيكل، فسوف نتعامل بالدينار"، 24 نيسان/أبريل 2014.

[11] السلطة الفلسطينية، وزارة السياحة، دائرة الإحصاءات، حزيران/يونيو 2014.

الشرطة السياحية الفلسطينية حساب البيانات التي تنشرها السلطة الفلسطينية حول إجمالي زيارات "السياحة الداخلية" من خلال عدد من نقاط المراقبة المقامة على مداخل المدن الرئيسية في الضفة الغربية (حيث يحصي أفراد الشرطة السياحية عدد المركبات والزوار الذين يدخلون المنتجعات التي تتقاضى الأجور لقاء خدماتها، بمن فيهم من يزورها خلال اليوم ومن يشغل الغرف الفندقية فيها). وتشير هذه البيانات، التي تشتمل على درجة غير معروفة من العد المزدوج (حيث يتم عد المركبة نفسها في أكثر من موقع واحد في المدينة نفسها أو في أثناء سفرها إلى أكثر من مدينة) إلى زيادة ثابتة في أعداد رحلات السياحة الداخلية التي يقضيها الفلسطينيون القادمون من إسرائيل في الضفة الغربية. ففي العام 2012، بلغ عدد زيارات هؤلاء الفلسطينيين 842,908 زيارة (أي ما نسبته 32% من إجمالي زيارات السياح من غير الفلسطينيين إلى الضفة الغربية). وقد شهد هذا العدد زيادة بلغت 15% في العام 2013، حيث ارتفع إلى 950,572 زيارة (أي ما نسبته 35% من إجمالي الرحلات السياحية). ومن الواضح أن هذا التدفق الهائل للفلسطينيين من إسرائيل لا يشكل مجرد ظاهرة اقتصادية يحركها تفاوت الأسعار بين المناطق أو مجرد ظاهرة يمكن وقفها ووضع حد لها على هذا الحاجز أو بموجب نظام الإغلاق، بل تعبّر هذه الظاهرة عن تدفق اجتماعي وثقافي طبيعي وعن فراغ ينبغي العمل على ملئه.

وتشير التقارير إلى أن أكثر مدينة يؤمها المتسوقون الفلسطينيون من إسرائيل هي مدينة جنين، ثم تأتي منطقة طولكرم بعدها (وهي تشمل قلقيلية وقرية برطعة التي يقسمها الجدار العازل). ويعكس هذا الوضع المسافة القائمة بين التجمعات السكانية العربية في الجليل والمثلث وهذه المناطق في الضفة الغربية. وفي الواقع، تشير الأسر التي استطلعها المسح إلى أن المسافة تشكل العقبة الرئيسية أمام توسيع التبادلات التجارية التي تجريها التجمعات السكانية الفلسطينية إلى مناطق أخرى تبعد عن جانبيّ الحدود. ويؤكد المسح على النتيجة البديهية التي تقول بأن الدافع الرئيسي الذي يقف وراء هذه التجارة الاستهلاكية يكمن في الفرق في تكلفة السلع نفسها أو السلع التي تشبه بعضها بعضًا بين إسرائيل والضفة الغربية. غير أن هذا العامل الذي يحفز الطلب يترافق مع الراحة التي يشعر بها المتسوقون ومع عوامل الجذب الاجتماعية–الثقافية التي تسم التسوق في الأسواق العربية، وهو ما تفتقر إليه المراكز التجارية في إسرائيل. كما يؤكد على هذه النتيجة التقييم الذي يضعه الأفراد المستطلعة آراؤهم للمعاملة التي يلقونها من التجار ومزودي الخدمات في الضفة الغربية، حيث صنفتها 40% من الأسر الممسوحة على أنها ممتازة/جيدة جدًا و50% منها على أنها جيدة/مقبولة.

4- البيئة السياساتية والإطار المؤسسي

تتسم هذه التبادلات التجارية الفلسطينية–الفلسطينية الإيجابية والمتنامية بعفويتها وبافتقارها إلى التخطيط والإدارة والإحصائيات والبيانات التي ترصد مسارها حتى هذا اليوم. فلم يقدّم أي من طرفيّ هذه العلاقة الكثير فيما يتصل بإعداد السياسات الرسمية التي تتابع هذه التبادلات التجارية أو تشجعها أو ترصد الآثار التي تفرزها. ولا يجري "تنظيم" هذه الحركة إلا من خلال الحواجز المادية المعروفة، ولا سيما نقاط العبور الحدودية التي يمكن أن يتسبب تشغيلها من قبل السلطات الإسرائيلية في تيسير تلك التبادلات أو عوقها، وذلك حسبما تقتضيه الظروف الأمنية

والأهداف السياسية القائمة في مرحلة بعينها. فعلى سبيل المثال، رصدت الشرطة السياحية الفلسطينية خلال فترة البحث الميداني الذي أجريناه في سياق إعداد هذه الدراسة (حزيران/يونيو 2014) عبور آلاف المركبات في أيام السبت في هذا الشهر من معبر الجلمة/ جنين. وكانت هذه السيارات تقل عائلات فلسطينية من الشمال وتتجه صوب جنين والمناطق المحيطة بها لقضاء الرحلات فيها. وفي فترة الصيف الذي شهد الحرب على غزة، طرأ تراجع كبير على هذا التوافد الأسبوعي. ويعود جانب كبير من الأسباب وراء ذلك إلى الظروف الأمنية المشددة والإغلاقات التي فرضتها السلطات الإسرائيلية، مع العلم بأنه من الطبيعي أن لا يشجع انعدام الاستقرار على المستوى المحلي الأفراد على زيارة أماكن أخرى لغايات الترويح أو التسوق في مثل هذه الأوقات العصيبة.

ويتمحور جانب من الجدل السائد حول ما إذا كان إنفاذ الإجراءات المشددة على الحواجز والمعابر يُعتبر بمثابة مسألة أمنية أم أداة تستخدمها سلطات الاحتلال إما لتهدئة المواطنين الفلسطينيين أو لمعاقبتهم. وبينما يصعب على المرء أن يجد المسوغات التي تؤيد هذا الادعاء في كل حالة بعينها، تشكل العقوبات الجماعية إحدى التدابير العملياتية التي دأبت سلطات الاحتلال الإسرائيلي على تنفيذها، وقد جرى توثيق هذه العقوبات على نطاق واسع على مدى السنوات المنصرمة[12]. وما يتصل بهذه الحالة على نحو أوثق هو أن إسرائيل ما تزال تعرض "السلام الاقتصادي" منذ العام 2009 على الإدارة الجديدة في السلطة الفلسطينية (الحكومة التي ترأسها سلام فياض) مقابل استئناف عملية المفاوضات السياسية. ويتمثل أحد المحاور الرئيسية التي تقوم هذه الإستراتيجية عليها في بعث الحياة في المناطق الواقعة شمال الضفة الغربية، والتي تكبدت معاناة قاسية فاقت غيرها من المناطق منذ اندلاع الانتفاضة الثانية وخلالها، وحيث استدعت عودة السلطة الفلسطينية لبسط سيطرتها الأمنية عليها تهيئة الأرضية المناسبة للنمو الاقتصادي بالموازاة مع عملها على تعزيز الأمن فيها.

ومنذ ذلك الحين، لم تزل الكثير من القيود الأخرى المفروضة على حركة الفلسطينيين وتنقلهم قائمة، كما مُنع المواطنون اليهود الإسرائيليون من دخول المناطق (أ) التي تقع تحت سيطرة السلطة الفلسطينية. غير أن هذه القيود لم تمس العرب الفلسطينيين من إسرائيل. وعوضًا عن ذلك، عملت السلطات الإسرائيلية على تشجيع هؤلاء الفلسطينيين على العبور من الحواجز العسكرية من أجل التسوق في البلدات الواقعة على امتداد الحدود في الضفة الغربية، وأطلقت دعاية واسعة حولها باعتبارها وسيلة لتعزيز النمو الاقتصادي الفلسطيني وبوصفها إنجازًا ماديًا من منجزات "السلام الاقتصادي":

> إن السماح للعرب الإسرائيليين بالدخول بحرية إلى المدن الفلسطينية يمثل شاهدًا حيًا على الطريقة التي يخدم فيها تحسن الأوضاع الأمنية السكان الفلسطينيين بمجموعهم. وتنظر الإدارة المدنية والقوات الأمنية إلى هذا التحسن الاقتصادي على أنه نتيجة مباشرة للوضع الأمني الذي بات يشهد هدوء نسبيًا[13].

[12]Khalidi, Raja J. and Taghdisi-Rad, Sahar: "The economic dimensions of prolonged occupation: continuity and change in Israeli policy towards the Palestinian economy". UNCTAD, Geneva, August 2009.

[13] قوات الدفاع الإسرائيلية، مصدر سابق.

ويدل هذا الأمر على أن السياسة الرسمية الإسرائيلية لا تعارض إعادة الارتباط بين الفلسطينيين، بل إنها عملت في واقع الأمر على تشجيع الظروف المواتية التي تتيح له الاستمرار والتوسع دون أن ترى أن مثل هذه الروابط قد تهدد السيادة أو السيطرة الإسرائيلية من الناحية الاقتصادية أو السياسية. ومع ذلك، يمكن استبعاد الفائدة التي يؤتيها هذا التبادل التجاري (بالنسبة إلى إسرائيل) لغايات ترسيخ التهدئة على المدى الطويل (لكل من السكان العرب المتعطشين للاستهلاك في إسرائيل ومدن شمال الضفة الغربية التي تعاني من الضعف الاقتصادي وتتسم بتقلب الأوضاع فيها على مدى تاريخها) من خلال الاعتبارات الأمنية واعتبارات فرض السيطرة على الفلسطينيين. فمن خلال تجويع جنين الثائرة أو قلقيلية التي تثير المشاكل وحرمانهما من شريان الحياة الذي يغذي موارد الاقتصاد المحلي فيهما، يمكن تحويل سياسة التهدئة بسهولة إلى عقوبة، إذا ما تطلبت الأهداف الأمنية والسياسية ذلك وحتى في الحالات التي لا يظهر فيها تهديد حقيقي أو وشيك في الأصل.

وفيما عدا هذا التخوف، ومسألة فائض العملة الإسرائيلية التي عرجنا عليها أعلاه والتي تعد مهمة للسلطات المصرفية على كلا الجانبين، تتمثل المؤسسات الوحيدة التي تبدي الاهتمام والنشاط في متابعة هذه العلاقات التجارية أو تعزيزها وتشجيعها **في** الغرف التجارية في المدن الرئيسية ذات الصلة (ولا سيما جنين، وطوباس، ونابلس، وقلقيلية وطولكرم). وما يزال الأمر يقتضي من السلطات ومشاريع الأعمال المحلية التعامل مع القضايا الإشكالية القائمة، من قبيل توفير المساحات الضرورية للمواقف المركزية للسيارات والحافلات، ومعالجة رفع الأسعار لدى بعض التجار الجشعين، وتوفير الآليات المناسبة للدفع (بخلاف طريقة التسديد النقدي) لكي يستعملها المتسوقون، وغير ذلك من الجوانب اللوجستية. هذا بالإضافة إلى انعدام الحساسيات الثقافية المتبادلة التي تتغلغل في العلاقة الاجتماعية الداخلية بين الفلسطينيين. وتشمل هذه الجوانب مصطلحات اللغة العبرية المستخدمة في المحادثات وأسلوب الحياة الباذخ الذي يحياه السياح الفلسطينيون من إسرائيل، وهو ما يعزز انطباع بعض الفلسطينيين بأن أقرانهم من إسرائيل يستطيعون تحمل القدر ذاته من النفقات أو المطالبات التي يتحملها المتسوقون اليهود الإسرائيليون. وبينما عبّر بعض رجال الأعمال وأفراد المجتمع عن قلقهم، في المقابلات التي أجريناها معهم وفي إجاباتهم عن الأسئلة الواردة في المسح الميداني، من أن الفلسطينيين من إسرائيل قد يكونون "يمارسون أنشطة الأعمال" بالنيابة عن المصدِّرين الإسرائيليين، يبدو أن هذه المسألة مرتبطة بالمفاهيم الثقافية الخاطئة المتبادلة بين الطرفين أكثر منها بخطورة حقيقية تقوم في أساسها على الأدلة أو على حوادث متكررة. غير أن السلوكيات الإشكالية التي يُقْدم عليها بعض الفلسطينيين من إسرائيل بين الفينة والأخرى، عندما يزورون مدن الضفة الغربية، تذكي العواطف في بعض الأحيان وتفضي إلى استقطاب الرأي العام على كلا جانبي الخط الأخضر[14]. ومن جهة أخرى، فقد أفضى تحويل ما يربو على مليار شيكل يدره إنفاق المستهلكين المحتملين على أسواق الضفة الغربية إلى استياء بعض تجار التجزئة في البلدات العربية في إسرائيل بسبب هذا التحول الذي طرأ على الأنماط الاستهلاكية.

[14] وقد جرى التركيز على هذه المسألة مؤخرًا في نابلس في أواخر شهر تشرين الأول/أكتوبر 2014، بعدما وجّه مفتي المدينة دعوة أثارت جدلاً واسعًا، ودعا فيها إلى منع الفلسطينيين من إسرائيل من دخول المدينة بسبب "أخلاقهم غير المقبولة". وقد لقيت هذه الدعوة معارضة وإدانة سياسية حاسمة على المستوى المحلي.

وفي الواقع، فما تزال هذه العلاقات الاقتصادية خارجة عن دائرة رقابة معظم المؤسسات والوزارات والجهات القائمة على إعداد السياسات ورجال الأعمال في السلطة الفلسطينية، إما بسبب طبيعتها غير الرسمية التي تفتقر إلى التدوين والتسجيل أو بسبب الصعوبات السياسية المتأصلة في العمل الذي يستهدف تنظيم هذه العلاقات وإضفاء طابع مؤسسي عليها. وهذا الواقع مؤسف بالنظر إلى الأصول الإستراتيجية الفلسطينية التي تتراكم من خلال تعزيز هذه العلاقات، بالإضافة إلى الفوائد الاقتصادية المباشرة التي تعود بها على الاقتصاد الفلسطيني في الضفة الغربية والمنفعة التي تمثلها بالنسبة إلى المواطنين الفلسطينيين في إسرائيل. وهناك من الأسباب ما يسوغ للسلطة الفلسطينية أن تبذل المزيد من العناية والانتباه لتعزيز هذه المصالح التجارية والاستثمارية المشتركة وترتيب أولوياتها، على الرغم من أنها تأخرت في ذلك. ولكن لا ينبغي أن يؤدي إهمال هذه المسألة من جانب السلطات المركزية إلى تأخير المساعي التي تستهدف المواءمة بين التدابير السياساتية والاستثمارات على المستويات المحلية في مدن الضفة الغربية، التي تبرز فيها تلك المعاملات وباتت تشكل ملمحًا بارزًا في ضمان استدامة سبل عيش سكان هذه المدن ومصادر رزقهم فيها.

وفي هذا المقام، يجب أن تأخذ الغرف التجارية والمؤسسات التي تمثل القطاع الخاص زمام القيادة في تصميم واقتراح إجراءات حماية المستهلك وتيسير التجارة إذا كان يعوَّل على الحكومة المركزية أن تؤدي دورها في نهاية المطاف.
وفي سياق البحث الميداني الذي أجريناه لغايات إعداد هذه الورقة، عبّر المسؤولون في معظم الغرف التجارية عن اهتمامهم البالغ في هذا الموضوع وأبدوا استعدادهم للتعاون من أجل رفع مستوى الوعي العام ووعي الأطراف الحكومية وإعداد الإجراءات السياساتية التي ترمي إلى توسيع نطاق الآثار المحتملة المترتبة عليه والارتقاء بالفائدة المتأتية منه. وتدرك هذه المؤسسات المحلية، التي تضطلع بوظائف مهمة في حل المشاكل وإدارة المساحات التابعة للبلديات من أجل تيسير حركة مئات المركبات والأسر وتوافدها على المدن التي تعمل فيها، أهمية هذه التدفقات بالنسبة إلى الاقتصاد المحلي، وتحث على الارتقاء بمستوى التنسيق على المستوى المناطقي والوطني بغية تعزيزها وزيادتها.

وليس لهذه الغرف التجارية من نظراء سوى غرفة تجارية واحدة داخل إسرائيل، وهي الغرفة التجارية والصناعية في الناصرة وضواحيها. وقد استضافت هذه الغرفة عشرات الوفود من الضفة الغربية، وعقدت اجتماعات مع رجال الأعمال العرب من الجليل، ونظمت الزيارات الميدانية إلى الأماكن المقدسة والفعاليات الثقافية المشتركة، إلى جانب تنظيم مشاركة عشرات الشركات والمصانع في المعارض الفلسطينية في الضفة الغربية. كما وقّعت الغرفة التجارية والصناعية في الناصرة وضواحيها مذكرة تفاهم مع غرفة تجارة وصناعة بيت لحم من أجل زيادة مستوى التعاون وتنظيم الإجراءات التي تحكم الاستثمارات المشتركة وتعزيز العلاقات التجارية بين المدينتين. ومع ذلك، فلم يسبق أن جرى تناول هذه العلاقة على المستويات العليا في الأحزاب السياسية العربية أو السلطات المحلية المعنية في إسرائيل، ولا يتجاوز الاهتمام بهذا الجانب المبادرات التجارية المحلية في مستواه.

5- أقطاب التبادل التجاري: لمحة مقتضبة عن جنين ونابلس وطوباس وقلقيلية

أ) جنين

تُعتبر جنين إحدى أكبر المدن الفلسطينية في الضفة الغربية، وهي واحدة من المدن الفلسطينية الثلاث التي شكّلت منطقة "المثلث" في شمال ووسط الضفة الغربية إلى جانب مدينتي نابلس وطولكرم. واشتُهرت جنين، على مدى تاريخها، بقطاعها الزراعي القوي، بما يشمله من زراعة الخضروات والفواكه. وقد طرأ تغير هائل على عدد السكان في جنين في أعقاب النكبة، حيث ارتفع من 3,990 نسمة في العام 1945 إلى 10,000 نسمة في العام 1948، بعدما بات الكثير من أبناء الشعب الفلسطيني لاجئين في المدينة[15].وقد أقيمَ مخيم جنين للاجئين في العام 1948 وشهد توسعة في العام 1967[16]. وبلغ عدد سكان جنين بحلول العام 2007 نحو 120,000 نسمة. ولا يشمل هذا التعداد سكان المخيم، الذين اقترب عددهم من 35,371 لاجئًا[17]. وارتبطت جنين، من الناحية التاريخية، بالمدن الفلسطينية التي باتت اليوم تقع على امتداد "الخط الأخضر" وداخله. وقد تسبب هذا الخط، الذي رُسِّم في أعقاب النكبة التي حلت بالفلسطينيين في العام 1948، في قطع عرى التواصل الاقتصادي والاجتماعي والسياسي الذي كان قائمًا بين الفلسطينيين في مناطق الجليل والمثلث والساحل والضفة الغربية. وتعرضت المدينة، بالنظر إلى قربها من المراكز السكانية الإسرائيلية وتاريخها الثوري، لتحديات كأداء فرضتها قوات الاحتلال الإسرائيلية عليها، ولا سيما إبان الانتفاضة الثانية حيث تعرض مخيم جنين خلالها لاعتداء استمر على مدى 11 يومًا.

ومع ذلك، كانت جنين هي أولى المدن في الضفة الغربية التي باتت تشهد، منذ العام 2006، عودة العلاقات الاقتصادية مع الفلسطينيين الذين يعيشون داخل إسرائيل. وحسبما جاء على لسان المسؤولين في الغرفة التجارية في جنين، فقد أضحت المدينة تعتمد اعتمادًا كبيرًا على هذه العلاقة. ففي ظل الظروف الجيو-سياسية المواتية، يدخل ما يربو على 5,000 سيارة تنقل الفلسطينيين من إسرائيل إلى جنين كل أسبوع. وبموجب التصريحات التي أدلى بها أحد رجال الأعمال في مقابلة أجريناها معه: "يشكل الفلسطينيون الذين يقطنون في المدن داخل الخط الأخضر المحرك الاقتصادي لاقتصاد جنين، وهم يساهمون مساهمة معتبرة في بقائها ونموها." وفي الواقع، تعتبر القدرة الشرائية لدى سكان جنين ضعيفة. ولهذا السبب، يوفر ما ينفقه الفلسطينيون القادمون من إسرائيل في المدينة حافزًا بارزًا يرفد النشاط الاقتصادي المحلي فيها.

ووفقًا للبيانات الصادرة عن الغرفة التجارية لمحافظة جنين، فقد يزور المدينة عدد يصل إلى 10,000 متسوق فلسطيني من إسرائيل في أيام السبت التي تشهد ازدهار النشاط التجاري فيها، ويشكل هؤلاء المتسوقون ما نسبته

---

[15]Fischbach, Michael R.. "Jenin." Encyclopedia of the Modern Middle East and North Africa. 2004. *Encyclopedia.com.* (September 22, 2014). http://www.encyclopedia.com/doc/1G2-3424601423.html

[16]PBS *Heart of Jenin* (http://www.pbs.org/wnet/wideangle/episodes/heart-of-jenin/map-palestinian-refugee-camps/5089/)

[17] "التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت- 2007: النتائج النهائية للتعداد في الضفة الغربية ملخص (السكان والمساكن)، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، آب/أغسطس 2008

http://www.pcbs.gov.ps/Portals/_PCBS/Downloads/book1487.pdf

85% من حجم الإقبال التجاري في أيام التسوق المذكورة. وفضلًا عن الأيام التي يمضيها الفلسطينيون من إسرائيل في السياحة، حيث يمضون اليوم في التجول في أرجاء المدينة والتسوق من محلاتها التجارية وتناول الوجبات في مطاعمها ومقاهيها، وتعرض أسواق البيع بالتجزئة المنتجات الغذائية والأدوات المنزلية التي تقل أسعارها عن نظيراتها في إسرائيل إلى حد كبير (وذلك من قبيل الأرز والسكر والخضروات والمنتجات الغذائية الطازجة الأخرى). كما تُعتبر جنين مركزًا تتوفر فيه خدمات طب الأسنان والخدمات التعليمية التي يطلبها الفلسطينيون القادمون من إسرائيل. وعلاوةً على ذلك، يتم تصدير حجر البناء الذي يتميز بجودته العالية من بلدة قباطية القريبة من المدينة وبيعه في إسرائيل. ويشكّل معبر الجلمة القريب من جنين نقطة العبور الرئيسية للحركة التجارية بين شمال الضفة الغربية وإسرائيل. وقد تؤثر الساعات التي يفتح فيها هذا المعبر وظروف العمل فيه وإمكانياته على المنطقة برمتها إما سلبًا أو إيجابًا.

وفي السياق الأعم، بات اقتصاد جنين يعتمد وعلى نحو متزايد على الجامعة العربية الأمريكية، التي أسهم تدفق الطلبة عليها ومشاريع البناء التي تُشيَّد فيها وما يرتبط بها من النشاطات الخدماتية في بعث الحياة في اقتصاد المدنية على مدى السنوات الماضية بالمقارنة مع أي عامل آخر أسهم في هذا الأمر. وتمثل الجامعة خيارًا مهمًا بالنسبة إلى الفلسطينيين من إسرائيل لجملة من الأسباب. فقد تمكنت الجامعة من تقصير أمد المسافة التي كان يتعين على الطلبة اجتيازها للدراسة في جامعات أخرى في إسرائيل (كجامعات تل أبيب والقدس وبئر السبع) أو الأردن. كما أن الدراسة في هذه الجامعة منخفضة التكاليف بالمقارنة مع الكليات الأخرى المتاحة أمام الفلسطينيين من إسرائيل. وفضلًا عن ذلك، يحصل خريجو الجامعة على الوظائف بصورة سريعة جدًا، حيث يبدو أن هناك طلبًا عاليًا في إسرائيل على أولئك الطلبة في المهن التي يتلقون التدريب والتأهيل على العمل فيها. وقد ذاع صيت الجامعة العربية الأمريكية في طب الأسنان، حيث تشتمل على مجموعة متنوعة وجيدة من الدوائر والبرامج المرتبطة بعلوم الطب والعلوم التطبيقية. كما تُعتبر الجامعة نقطة جذب بالنسبة إلى الفلسطينيين من إسرائيل ممن يبحثون عن بيئة عربية والعودة إلى الارتباط بجذورهم في عموم الثقافة العربية وتعزيزها وشد أواصرها، ويبدو أن الجامعة قد رسخت مكانتها من هذه الناحية.

ب) نابلس

طالما شكلت نابلس، على مدار تاريخها، مركزًا تجاريًا وإداريًا قويًا للبلدات والقرى المحيطة بها، ووفرت متنفسًا للمناطق العربية الداخلية البعيدة عن الساحل الفلسطيني. وفي الواقع، كانت نابلس بمثابة مركز تجاري إقليمي يتمتع بإمكانيات قوية في قطاعات الإنتاج والتجارة. وتشتهر نابلس بإنتاج الصابون وزيت الزيتون والحرف اليدوية. وفضلًا عن ذلك، تتركز الصناعات التي تزخر بها المدينة في قطاعات إنتاج الأثاث والأقمشة. وتحتضن نابلس اليوم مركزًا تجاريًا كبيرًا وسوقًا مركزيًا ضخمًا مقامًا على مقربة من مركز التسوق في بلدتها القديمة. وتقدم هذه المرافق خدماتها لسكان المدينة الذي زادوا (حسب تعداد العام 2007) على 126,000 نسمة ولسكان العديد من القرى المحيطة بها[18].

[18] "التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت– 2007: النتائج النهائية للتعداد في الضفة الغربية ملخص (السكان والمساكن)، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، آب/أغسطس 2008

ويقل اعتماد نابلس على التبادل التجاري مع الفلسطينيين من إسرائيل عما هو عليه الحال في المدن القريبة من الخط الأخضر. ويبدو أن مسؤولي المدينة وتجارها يدخلون في معاملات / علاقات اقتصادية مع هؤلاء الفلسطينيين على نحو أكثر إيجابية، كما أن الآثار التي تفرزها أقل حدة فيها بالمقارنة مع المدن الأخرى في الضفة الغربية. ويعود السبب وراء ذلك إلى اقتصاد المدينة الذي يتسم بالإنتاجية ويتميز بغناه النسبي وتنوعه ونشاطه، إلى جانب مستويات الثقة المتزايدة في التعاملات التجارية مع العالم الخارجي. وقد كان النشاط التجاري معلمًا من معالم اقتصاد نابلس على مدى الأجيال المتعاقبة، كما يملك تجار نابلس القدرة على توريد السلع العالية التخصص التي تلبي جميع الأذواق والاحتياجات. ويتمتع تجار المدينة بمهارات متميزة في التسويق في عرض بضائعهم والإعلان عنها وترويجها. ويؤمن هؤلاء التجار بالتنويع، وهم لذلك يتجشمون المخاطر في الإنتاج والتجارة. وبالإضافة إلى ذلك، يرى قادة قطاع الأعمال في نابلس بأن وصمة العار تلحق بمن يغرق في أوحال الديون، ويكره التجار مداينة زبائنهم بأي طريقة أو استخدام القروض البنكية لغايات الاستثمار والتوسع في تجاراتهم. فعلى سبيل المثال، يرفض تجار نابلس التعامل مع المخاطر المرتبطة بقبول الشيكات في مشتريات السلع من الزبائن الفلسطينيين من إسرائيل، بغية تلافي المشاكل التي يرونها في المدن الأخرى.

وتشتمل القنوات الرئيسية التي تسير فيها المعاملات الاقتصادية مع الفلسطينيين من إسرائيل على أيام السياحة التي يقضونها في المدينة والتسوق في بلدتها القديمة وتناول الوجبات في مطاعمها ومقاهيها وزيارة المنتجعات الترويحية، مثل موقع "سما نابلس". كما تتمتع فنادق المدينة بجاهزية ممتازة لاستقبال الزوار من الشمال، ممن لا يكفيهم يوم واحد للبقاء فيها أو ممن يسعون إلى الخروج عن روتين حياتهم في منازلهم وقراهم. وفضلًا عن ذلك، تتميز السلع التي تباع بالتجزئة في نابلس بقدر أكبر من التنوع والرقي بالمقارنة مع المدن الأخرى. وفي الوقت نفسه، تتوفر في المدينة خدمات طب الأسنان للفلسطينيين القادمين من إسرائيل، وإن كانت لا تقدَّم بنفس الحجم المتوفر في جنين. وفي سياق آخر، يعمل بعض الفلسطينيين من إسرائيل كوسطاء أو متعهدي نقل / عبور بين كبار الشاحنين ورجال الأعمال في نابلس والأسواق أو الموانئ الإسرائيلية. وفي المقابل، يتم تسويق بعض المنتجات الغذائية التي تصنع في نابلس والحجر والمواد الغذائية المصنعة في الأسواق العربية من خلال رجال الأعمال الفلسطينيين في إسرائيل.

ت) طوباس

طوباس مدينة صغيرة تقع شمال شرق الضفة الغربية، وهي عاصمة محافظتها التي تحمل الاسم نفسه، كما هو حال جنين ونابلس وقلقيلية (وكانت هذه المدينة تشكل جزءًا من محافظة نابلس في سابق عهدها)[19].وتجاوز عدد سكان

---

http://www.pcbs.gov.ps/Portals/_PCBS/Downloads/book1487.pdf

[19] "دليل مدينة طوباس"، معهد الأبحاث التطبيقية (أريج)، شباط/ فبراير 2006، ص. 2. وهو منشور بالإنجليزية تحت العنوان أدناه:
"Tubas City profile" Arij, February, 2006. P.2
http://vprofile.arij.org/tubas/static/localities/profiles/109_Profile.pdf

مدينة طوباس 16,000 نسمة في العام 2007، بينما زاد تعداد سكان المحافظة برمتها عن 50,261 نسمة[20]. وتعتمد طوباس في اقتصادها اعتمادًا كبيرًا، إن لم يكن حصريًا، على قطاع الزراعة، ويكسب سكان المحافظة رزقهم من زراعة المحاصيل الحقلية والخضروات وبعض أنواع الفواكه، بالإضافة إلى تربية المواشي[21].وعقب احتلال الضفة الغربية وقطاع غزة في العام 1967، انتقل الكثير من أبناء طوباس إلى العمل داخل إسرائيل وفي المستوطنات القريبة من المحافظة بصفتهم عمالًا وافدين.

وتتألف القوة العاملة في طوباس في معظمها من العمال الزراعيين (حيث تقترب نسبتهم من 60%)، وهذا هو ما يشكل طبيعة علاقتهم مع الفلسطينيين في إسرائيل، حيث تأتي القنوات الرئيسية للمعاملات الاقتصادية في صورة صادرات زراعية يصدرها أرباب الإنتاج والتجار في طوباس إلى تجار الجملة في البلدات والمدن العربية داخل إسرائيل. وعلى خلاف المدن الأخرى، لا يَفِد إلى طوباس سياح من وراء حدودها أو متسوقون فلسطينيون يقصدون محلات البيع بالتجزئة من إسرائيل. وعلى وجه العموم، يُنظر إلى هذه العلاقة على أنها أقل إيجابية أو حيوية مما هو عليه الحال في المدن الأخرى في شمال الضفة الغربية. ويفيد المزارعون في طوباس بأن التجار الفلسطينيين داخل إسرائيل يدينون للمصدّرين في المدينة بمبلغ يقترب من 25 مليون شيكل. وقد خاض هؤلاء المصدرون تجارب مريرة لا تُحصى مع الشيكات الراجعة والشركاء التجاريين الذين لا يمكن الوثوق بهم والمحامين الذين يفتقرون إلى المبادئ الخلقية في تعاملهم داخل حدود إسرائيل، إلى أن بلغ المطاف بالبعض إلى الدعوة إلى القطيعة بين اقتصاد الضفة الغربية والاقتصاد العربي في إسرائيل.

وفضلًا عن تصدير المنتجات الزراعية، فقد دأب العمال الزراعيون وعلى مدى عقود على العمل في المواسم الزراعية في حقول الجليل، وبالذات في التجمعات الزراعية ذات الكثافة العمالية. وينتقل بعض المزارعين من طوباس مع عائلاتهم في كل موسم زراعي. وتشير التقارير إلى أن أعداد هؤلاء تكون بالمئات، حيث يدخلون إسرائيل بصورة قانونية في معظمهم ودون امتلاك التصاريح بغية العمل لفترات تتراوح من 40 إلى 50 يومًا كل سنة، وذلك لقاء أجور يومية (تتراوح من 150 إلى 200 شيكل)، وهي أجور تفوق ما يمكنهم أن يتقاضوه في منطقة سكناهم مع أنها تقل بشوط بعيد عن مستويات الأجور السائدة في إسرائيل. ولا يدخر المزارعون الفلسطينيون الذين يستضيفون العمال القادمين من طوباس ما في وسعهم لإخفاء استخدام هؤلاء العمال، على الرغم من أن المخاطرة تقع على كاهل العمال أنفسهم في الأساس. وبصرف النظر عن الخطر المحدق والصعوبة البالغة المرتبطة بدخول إسرائيل والمكوث فيها، وظروف الحياة القاسية التي يتحملها عمال طوباس في الحقول وبيوت الصفيح التي تأويهم في الجليل، فهم غالبًا لا يحصلون أجورهم أو يحصلون أجورًا تقل عن تلك التي اتفقوا عليها مع مشغليهم في نهاية المطاف.

---

[20] "التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت– 2007: النتائج النهائية للتعداد في الضفة الغربية ملخص (السكان والمساكن)، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، آب/ أغسطس 2008
http://www.pcbs.gov.ps/Portals/_PCBS/Downloads/book1487.pdf

[21] "دليل مدينة طوباس"، معهد الأبحاث التطبيقية (أريج)، شباط/فبراير 2006، ص. 5.

وتتشابه المشاكل الفريدة التي يواجهها المصدرون والعمال الزراعيون في طوباس، والذين يملكون قنواتهم الخاصة التي تيسر لهم الاعتماد على الاقتصاد الفلسطيني داخل إسرائيل، مع العقبات الأعم التي تؤثر على التعاون والتبادلات التجارية بين شمال الضفة الغربية وشمال إسرائيل. ومن هذه العقبات جملة من القضايا القانونية وقضايا التنفيذ، حيث يتكفل القانون الإسرائيلي بحماية المواطنين الإسرائيليين، بمن فيهم الفلسطينيين، بيد أنه لا يحمي أبناء الضفة الغربية الذين لا يملكون القدرة على الوصول إلى القنوات القانونية الفلسطينية من أجل حل خلافاتهم العمالية. وفي بعض الحالات التي حضر فيها تجار من طوباس إلى البلدات العربية في الجليل للمطالبة بسداد الديون المستحقة لهم، كان تجار الجملة المدينون في هذه البلدات يستدعون الشرطة للإبلاغ عنهم بداعي المضايقة أو عدم امتلاك التصاريح أو اتهامهم بتهم أخرى بغية صرف الأنظار عن مطالباتهم.

وليس هناك من مؤسسات أو أنظمة اقتصادية تكفل حماية المزارعين والتجار في طوباس. وعلى الرغم من أن هؤلاء المزارعين والتجار حاولوا تشكيل لجنة لاستعادة ديونهم المستحقة على تجار الجملة الفلسطينيين داخل إسرائيل، فلم يحالفهم النجاح في مسعاهم هذا. وقد خسر بعض المزارعين من طوباس ملايين الشواكل وأعلنوا إفلاسهم بسبب قضايا التزوير. ويشعر هؤلاء المزارعون بأن التجار الفلسطينيين من إسرائيل لا يأتون إلى الضفة الغربية بدافع "وطني" أو بدافع التعاون الاقتصادي، وإنما لغايات الأرباح السريعة والتزوير. ويميط غياب آليات التنسيق وإنفاذ القانون بين التجمعات السكانية الفلسطينية في إسرائيل والضفة الغربية، على النحو الذي نراه في المشاكل التي تعانيها طوباس، اللثام عن ضعف مهم يعتري العلاقة بين هذه التجمعات بعمومها، بحيث تقوض إمكانية التعاون الاقتصادي المثمر لكلا طرفي المعادلة وتضعه في مهب الريح.

ث) قلقيلية

تمثل مدينة قلقيلية المركز الإداري لمحافظتها. ومثل محافظة طوباس، كانت قلقيلية تشكل جزءًا من محافظة طولكرم. ويقطن في هذه المدينة نحو 50,000 نسمة وما يقرب من 100,000 في عموم المحافظة[22]. وكان سكان قلقيلية يعتمدون اعتمادًا كبيرًا، على مدى تاريخهم، على الزراعة، ودأبوا على ممارسة الأعمال التجارية مع يافا والأردن ونابلس. وقد خلف الجدار العازل والقيود التي يفرضها الاحتلال على حركة المواطنين وتنقلهم آثارًا عميقة على اقتصاد قلقيلية ونسيجها الاجتماعي، كما تسبب في عزلها عن جميع المدن والقرى التي تحيط بها في الناحيتين الشمالية والشرقية. وليس في المدينة سوى مدخل ضيق وحيد يسلكه المواطنون للدخول إليها والخروج منها. وتسود مستويات متقدمة من الاستياء وانعدام الرضا في أوساط سكان المدينة بسبب آليات الهيمنة التي يفرضها الاحتلال والتي تفرز ضغطًا يوميًا عليهم.

---

[22] "التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت– 2007: النتائج النهائية للتعداد في الضفة الغربية ملخص (السكان والمساكن)، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، آب/أغسطس 2008

http://www.pcbs.gov.ps/Portals/_PCBS/Downloads/book1487.pdf

كما ترك الجدار العازل آثارًا وخيمة على القطاع الزراعي في قلقيلية، وصادرت السلطات الإسرائيلية مساحات شاسعة من أراضيها، والتي تقدر نسبتها بنحو 50% من مجمل مساحة أراضي المدينة[23]. ونتيجة للإجراءات الأمنية الإسرائيلية المشددة على قلقيلية، فقد بات الاقتصاد المحلي في المدينة معزولًا ويعتمد على إسرائيل، حيث ترك العديد من المزارعين أراضيهم وتحولوا إلى العمل في المصانع. وتعمل غالبية الأيدي العاملة في قلقيلية في المصانع الواقعة داخل إسرائيل وفي المستوطنات الإسرائيلية. وحسبما جاء على لسان المسؤولين في غرفة تجارة وصناعة قلقيلية، كانت السلطات الإسرائيلية تصدر نحو 20,000 تصريح للعمال من المحافظة للعمل في إسرائيل قبل اندلاع الانتفاضة الثانية. غير أن أعداد التصاريح التي تمنحها إسرائيل للعمال شهد تراجعًا ملحوظًا بعد ذلك. وتواجه قلقيلية طائفة من التحديات الاقتصادية الخطيرة، كما تعاني من ارتفاع معدلات البطالة فيها، والأسر فيها غارقة في الديون.

ويشكل إنتاج الأشتال ومستلزمات الحدائق المنزلية على المستوى الصناعي قطاعًا رئيسيًا في قلقيلية في هذه الآونة، حيث يستقطب هذا القطاع أعدادًا كبيرة من الزبائن الإسرائيليين من كلا العرب واليهود. غير أن الإمكانيات المتاحة لتطوير قطاع الصادرات الزراعية وتصدير الأشتال تواجه العقبات بفعل القيود المفروضة على استيراد العديد من الأسمدة، وهو ما يحد من قدرة المزارعين وأصحاب المشاتل على منافسة المنتجات العالمية والإسرائيلية على الرغم من اشتهار منتجاتهم بجودتها العالية. وفي هذه الأثناء، يشتري المزارعون والتجار الإسرائيليون الزهور والفواكه ومستلزمات الحدائق من المزارعين الفلسطينيين في قلقيلية، ويسوقونها في نهاية المطاف على أنها منتجات إسرائيلية خارج إسرائيل.

وينحدر جميع الفلسطينيين الذين يأتون إلى قلقيلية من إسرائيل تقريبًا من القرى المجاورة لمنطقة المثلث، ويعود تعاملهم مع مزارعي قلقيلية في تاريخه إلى فترة طويلة سبقت اندلاع الانتفاضة الثانية، التي خلفت آثارًا على المدينة. وفي المقابل، تشير التقارير إلى أن مشتريات الفلسطينيين من إسرائيل شهدت تراجعًا تقترب نسبته من 80%. غير أن قلقيلية بدأت تشهد عودة العلاقات الاقتصادية إلى سابق عهدها منذ العام 2007. ففي أيام السبت وخلال العطلات وفصل الصيف، يتوافد الفلسطينيون من إسرائيل بأعداد كبيرة إلى قلقيلية للتسوق فيها، مثلما هو حال الفلسطينيين الذين يتدفقون من الجليل على جنين، مع أن أعداد أولئك الذين يقصدون قلقيلية أقل كثافة ويواجهون قدرًا أكبر من القيود على المعابر المقامة على مداخلها.

وبالإضافة إلى صادرات الأشتال ومعدات الحدائق، يتم تسويق بعض المنتجات المصدرة من قلقيلية (ولا سيما الفواكه) من خلال تجار الجملة الفلسطينيين في إسرائيل. فقلقيلية تتمتع بالمناخ المثالي الذي يتيح زراعة الفواكه الاستوائية، كالأفوكادو والجوافة والمانجا، فضلًا عن الحمضيات التي اشتهرت بإنتاجها على مدى تاريخها. كما تحتضن قلقيلية (والتجمعات السكانية القريبة منها في برطعة وطولكرم وسلفيت) عددًا كبيرًا من كراجات تصليح المركبات ومحلات قطع غيار السيارات التي تجذب الزبائن الفلسطينيين الذين يسكنون في القرى الملاصقة للجدار. وعلاوةً على ذلك،

[23]"Focus: Qalqilya & Tulkarem" UNDP, 2003 Vol. 1 p.4
http://www.undp.ps/en/newsroom/publications/pdf/focus/03v2.pdf

تنطوي المسافة القريبة بين القرى الفلسطينية الواقعة على جانبي الخط الأخضر في هذه المنطقة (وعلى نحو يفوق أي منطقة حدودية أخرى في الضفة الغربية مع إسرائيل) على وجود نسيج اجتماعي اشتمل – قبل العام 1948 وبعده – على الزواج المختلط والروابط والعلاقات الاجتماعية بين الأسر التي تقطن على جانبي الحدود. وقد تسبب الخط الأخضر، والجدار العازل مؤخرًا، في تقسيم بعض القرى من وسطها، بحيث باتت القرية الواحدة منقسمة في "الشرق" و"الغرب".

وكما هو الحال في جنين، تفرز العراقيل التي تفرضها إسرائيل على حركة سكان قلقيلية والقيود التي تضعها على ما يجوز للمتسوقين الفلسطينيين إحضاره معهم إلى إسرائيل آثارًا وخيمة من شهر إلى آخر ومن أسبوع إلى آخر. وفضلًا عن ذلك، نرى المسائل ذاتها المتصلة بالثقة حاضرة في قلقيلية مثلما نراها حاضرة في غيرها من المدن. ولكن تجار قلقيلية، كما هو حال تجار نابلس، لا يسمحون بوقوع هذه المشكلة لأنهم لا يثقون في الزبائن القادمين من إسرائيل (باستثناء الزبائن المعروفين الذين يتعاملون معهم منذ أمد طويل) بحيث يأخذون منهم الشيكات، ولا يقبلون إلا بتسديد ثمن البضائع التي يشترونها نقدًا (أو بواسطة بطاقات الائتمان إن وجدت). وبذلك، يتفادى هؤلاء التجار الشكاوى المريرة التي وقع فيها مزارعو طوباس.

ج) التجربة المشتركة التي خاضتها المدن الثلاث في التبادلات التجارية مع الفلسطينيين من إسرائيل

لقد نظمنا، في سياق المسح الميداني الذي أجريناه لغايات إعداد هذه الدراسة، مقابلات مع 30 تاجرًا شملت مجموعة متنوعة من القطاعات في جنين ونابلس وطوباس، ممن يعملون في مراكز التسوق ومحلات البيع بالتجزئة مع الزوار الفلسطينيين القادمين من داخل إسرائيل. ونحن لم نسع في هذه المقابلات إلى الخروج بنتائج إحصائية حول الأهمية العامة التي يكتسيها توافد هؤلاء الزوار إلى المدن على وجه العموم، بل ركزنا فيها على التجارب التي عايشها التجار الذين يعرف عنهم تعاملهم مع الفلسطينيين من إسرائيل، والذين يشكلون جزءًا أكثر اطلاعًا وأوسع اهتمامًا من القطاع الخاص في هذه المدن التي تزود السلع لهذه الفئة المحددة من المستهلكين. ونستعرض نبذة موجزة فيما يلي حول أكثر الردود المعبرة عن الوضع القائم بسبب القيمة التي تضفيها في بلوغ فهم أفضل للقوى الدينامية الكامنة وراء توافد الزوار الفلسطينيين من إسرائيل حسبما بينا ذلك فيما تقدم من هذه الورقة.

1- ينحدر ما يقرب من ثلثي الأسر الفلسطينية من إسرائيل، والتي تأتي للتسوق في هذه المدن الثلاث في شمالي الضفة الغربية، من منطقة الناصرة/الجليل (القريبة منها نسبيًا)، ثم تليها القرى الحدودية في المثلث الأسفل. ولا تقصد سوى نسبة صغيرة من سكان المثلث الشمالي (أم الفحم/وادي عارة) هذه المدن.
2- على مدار السنة، تتركز رحلات التسوق في أيام السبت أو الأيام القريبة منها، بينما يلاحظ أن ما يقل عن ثلث هذه الرحلات يجرى في أيام أخرى من الأسبوع.
3- يُلاحظ أن النسبة الأكبر لتردد الزوار الفلسطينيين من إسرائيل على الضفة الغربية أسبوعيا، ثم شهريا، ثم يوميا.

4- بنفس درجة أهمية أيام السبت على مدار السنة، يزداد توافد الفلسطينيين من إسرائيل خلال العديد من مواسم العطلات (اليهودية والإسلامية والمسيحية) على مدى السنوات. وفي الوقت نفسه، تشكل الإجازات في فصل الصيف فترة مهمة ترتفع فيها وتيرة رحلات التسوق في الضفة الغربية.

5- يرى ما نسبته 40% من المستطلعة آراؤهم أن المتسوقين الفلسطينيين من إسرائيل يمثلون 30-40% من مجموع الزبائن، بينما يعتقد ثلث المستطلعين بأنهم يشكلون 50-60% من زبائنهم. وتصل نسبة هؤلاء المتسوقين في عدد قليل من الحالات (كما هو الوضع في جنين وطوباس) إلى 80-90%.

6- في نظر ما يربو على نصف الأفراد الذي أجرينا المقابلات معهم، يشكل هؤلاء الزبائن مصدر الدخل الأساسي لديهم، ولا سيما في جنين ونابلس، مع العلم بأن استهداف الأفراد الذين جرت مقابلتهم هو بمثابة تذكير قوي بأهمية هذه القضية بالنسبة إلى جانب من قطاع التجارة بالتجزئة على المستوى المحلي على الأقل، إن لم يكن مهمًا بالنسبة إلى التجمع السكاني المعني بأسره.

7- تسدد جميع أثمان السلع والخدمات بالشيكل الإسرائيلي، ولا يستخدم الدولار الأمريكي ولا الدينار الأردني، كما هو الحال في المعاملات الأخرى في الضفة الغربية. وتشير التقارير أن ما نسبته 90% من الدفعات تسدد نقدًا. وما يزال بعض التجار يقبلون تسديد الدفعات المستحقة بالشيكات البنكية أو بطاقات الائتمان.

8- يرى أكثر من 80% من الأفراد الذين تمت مقابلتهم، أن عامل التكلفة كان الدافع الأساسي وراء ارتفاع طلب المستهلكين على بضائع الضفة الغربية في أوساط الفلسطينيين من إسرائيل، وذلك على الرغم من أن ما يقرب من 15% يعتبرون أن الجودة تشكل العامل الرئيسي الذي يحدد اختيارهم.

9- يلاحظ نحو 60% من المستطلعة آراؤهم أن زيادة معتبرة طرأت على هذه المعاملات على مدى السنوات القليلة الماضية، على الرغم من ورود تراجع في هذا المضمار في بعض القطاعات.

10- في الوقت الذي لم يشر فيه أحد من المستطلعين تقريبًا إلى الجهود التي تبذلها البلديات المحلية لجذب المتسوقين والارتقاء بإدارة الأعمال التجارية، أكد ما يقرب من 60% منهم على أن المجال ما يزال مفتوحًا أمام سلطات الحكومة المركزية والمحلية ومؤسسات القطاع الخاص لاتخاذ التدابير التي تحسن الظروف القائمة وتعالج الجوانب التي تعتريها المشاكل في هذا الشأن.

وأبدى المستطلعة آراؤهم الصراحة في التقييمات التي رأوها للمجالات التي تكتنفها المشاكل والطرق المناسبة لمعالجتها على المستوى المحلي ومن جانب التجمعات السكانية المعنية. ومن أكثر العقبات التي أوردها المستطلعون بشأن الوسائل الكفيلة بتعزيز التعاون الاقتصادي في هذا السوق:

- انعدام الاستقرار السياسي والأمني على المستوى العام.
- الحواجز العسكرية التي تقيمها قوات الاحتلال الإسرائيلية والقيود التي تفرضها على الحركة والتنقل، وخصوصًا على المعابر.
- الاختلافات الثقافية التي تنبع من التنوع الذي يسم طبيعة المواجهة مع الاحتلال.
- المشاكل الناشئة عن وسائل الدفع التي لا يمكن الوثوق بها.

- الصعوبات المرتبطة بخدمة ما بعد البيع عبر الحدود وتصليح السلع المبيعة.
- العزلة النسبية التي تعاني منها التجمعات السكانية الفلسطينية على كلا جانبي الحدود عن الأسواق والأعمال التجارية الإقليمية والعالمية.
- غياب الشركات والمستثمرين الذين يتكفلون بتنسيق الاستثمار والمشاريع التجارية.

وترد جملة من الإجراءات الواجب اتخاذها بشأن إحساس التجار بـ"المسؤولية الاجتماعية" تجاه زبائنهم، وهو ما يؤكد على مدى جديتهم في نظرتهم إلى هذا السوق:

- ✓ الأخلاق الحميدة التي لا تتسم بالتكلف والترحيب بالزبائن.
- ✓ المشاركة في المعارض والمهرجانات والمبيعات والأنشطة الترويجية الأخرى وتنظيمها.
- ✓ تخزين نطاق / مجموعة متنوعة من النماذج والمنتجات التي يسعى الزبائن إلى الحصول عليها.
- ✓ الحرص على تنافسية الأسعار وجودة السلع ووسائل الراحة اللازمة في أمكنة التسوق.
- ✓ الإعلان المستمر وأعمال الدعاية الجذابة والمركزة.
- ✓ تقديم المشورة للزبائن حول المواقع المحلية التي يمكنهم زيارتها والمطاعم التي يستطيعون أن يجربوها.
- ✓ المحافظة على التواصل مع الزبائن، وتذكرهم وإقامة الصداقات الشخصية والعلاقات الاجتماعية معهم، بحيث لا تقتصر علاقتهم بهم على التجارة.
- ✓ إظهار المصداقية والاحترام للزبائن بحيث يعودون إلى منازلهم بانطباع جيد عن تجار الضفة الغربية.
- ✓ ترويج المنتجات الفلسطينية في مواسمها وتشجيع الزبائن على شراء البدائل عن المنتجات الإسرائيلية.

6- ضرورة إعادة تشكيل الروابط الاقتصادية: تعزيز العلاقات الاقتصادية وترسيخ المصالح المشتركة

على الرغم من الاستيطان الكولونيالي (وفي سياق مقاومته)، من شأن تعزيز الروابط بين شمال الضفة الغربية وشمال إسرائيل والعلاقات التجارية بين المناطق الفلسطينية بعمومها أن يوفر بديلًا عن "الاندماج دون التكامل"، الذي يشكل القوة الدينامية الكامنة في العلاقات الاقتصادية العربية–اليهودية منذ العام 1967[24]. ولا يمكن لأي أمر يفرض التحديات أمام هذه العملية أو يعوقها ويسمح بالبناء على القوة الاقتصادية العربية في إطار هذا التوازن **إلا** أن يساند عملية بناء الأمة الفلسطينية بعمومها.

[24]Ahmad H. Sa'di , "Incorporation without Integration: Palestinian Citizens in Israel's Labour Market", Sociology August, 1995 vol. 29 no. 3 p.429-451.

وقد وقفنا في الفصول السابقة على الجوانب الرئيسية التي تعتريها المشاكل والإمكانيات المتاحة أمام التبادلات التجارية بين شمال الضفة الغربية وشمال إسرائيل (العربية–العربية أو الفلسطينية–الفلسطينية)، وتطرقنا إلى المشاريع التجارية المعنية التي أبدت استعدادها لتنفيذ ما هو مطلوب منها. ومع ذلك، فما يزال هناك الكثير مما ينبغي إنجازه على مستوى السلطات الحكومية والتجمعات السكانية والقطاع الخاص. ونقترح في النقاط التالية خطة عمل يمكن، فيما لو نفذت، أن تقدم الحلول المجدية والفعالة. ولا تستتبع هذه الخطة الكثير من التكاليف، غير أن مردودها عالٍ وتعود بالمنفعة المشتركة على جميع الأطراف المعنية.

- على المستوى الكلي (السلطة الفلسطينية):
  - إطلاق حملات التوعية الاجتماعية–الثقافية التي تستهدف الفلسطينيين في الضفة الغربية والفلسطينيين من مواطني إسرائيل حول بعضهم بعضًا، بغية معالجة مختلف المفاهيم الخاطئة حول ثقافة الطرف الآخر وعاداته وتقاليده.
  - توفير التسهيلات البنكية والتدخل لدى بنك إسرائيل لحل مشاكل وسائل السداد (الشيكات، وبطاقات الائتمان وغيرها).
  - توفير المعاملة التفضيلية للمستثمرين والتجار والمنتجين الفلسطينيين من إسرائيل في الوصول إلى الأسواق والضرائب والشروط المرتبطة بملكية العقارات المحلية.
  - متابعة وتيسير دخول الفلسطينيين من إسرائيل إلى الضفة الغربية والمناطق المحيطة بها من أجل فهم احتياجاتهم على نحو أفضل وضمان الترحيب بهم وأنهم يشعرون بأنهم في بلدهم.
  - إعداد آليات التحكيم وإنفاذ القوانين المحلية والمشتركة، بما فيها الآليات غير الرسمية التي تتيح مساءلة التجار الفلسطينيين من إسرائيل (واليهود الإسرائيليين أو كليهما) عن الممارسات التجارية ووسائل الدفع الرديئة أو التي يعتريها التزوير.
  - اتخاذ التدابير الخاصة والآليات القانونية التي تكفل حماية المزارعين الفلسطينيين من المخاطر المالية والعقبات المرتبطة بتصدير منتجاتهم إلى هذا السوق، ولا سيما بالنظر إلى ما تتمتع المنتجات الزراعية الإسرائيلية من الوصول إلى أسواق الضفة الغربية دون قيود.

- دور التجمعات السكانية المحلية والمؤسسات المعنية التي تمثل القطاع الخاص:
  - سد فجوة القيادة بين المنطقتين من خلال حملات التوعية المحلية التي تنفذ من مدينة إلى أخرى وتوحيد الجهود التي ترمي إلى:
    - تيسير تدفقات الإنفاق الاستهلاكي من جانب الفلسطينيين من إسرائيل في الضفة الغربية.
    - تعويض أصحاب المشاريع التجارية المحلية في البلدات العربية في إسرائيل عن الخسارة التي لحقت بهم بسبب التحول إلى أسواق الضفة الغربية.
    - حل المشاكل المتصلة بالصورة المشتركة والمواقف والنزعة الإقليمية المتأصلة.

- ضمان مشاركة المخاتير والسلطات المحلية في القرى العربية في إسرائيل في ترويج السياحة والتسوق في الضفة الغربية وحل القضايا الإشكالية حال وقوعها، بما يشمل حلها عن طريق "القوانين العشائرية".

- تعزيز العلاقات التجارية والاستثمارات بين مشاريع الأعمال الفلسطينية من خلال المعارض التجارية وحملات الدعاية على كلا الجانبين.
- إنشاء جمعيات/شركات التسويق لتنظيم تجارة المنتجات التي تصدرها المناطق الزراعية، مثل طوباس وقلقيلية، بحيث تستهدف أسواقًا ومواسم وفئات محددة من المستهلكين، بمن فيهم الفلسطينيين في إسرائيل.
- تطوير مواقف السيارات والخدمات الأخرى التي تقدمها البلديات للزوار الفلسطينيين من إسرائيل، ولا سيما في أيام السبت وذروة المواسم الأخرى.

➢ <u>قطاع الأعمال في الضفة الغربية وفي المراكز السكانية العربية</u>:

- المشاركة في أنشطة ترويج التجارة والمعارض على كلا الجانبين.
- دراسة جدوى تأسيس المشاريع المشتركة عبر الحدود.
- تيسير التجارة العربية–العربية والتعاون في قطاع النقل من أجل خلق الفرص التجارية لأصحاب المشاريع الفلسطينيين في إسرائيل وتقليص التكاليف على الشاحنين من الضفة الغربية.
- تعزيز الحماية وتوفير الأجور المرضية وظروف العمل الملائمة للعمال الفلسطينيين الوافدين من الضفة الغربية، والذين يعملون في المواسم الزراعية في إسرائيل.
- إطلاق الاستثمارات الجديدة في المنطقة العربية في إسرائيل، إلى جانب تصنيع البدائل للمنتجات المستوردة في الضفة الغربية لإنتاج المنتجات وتسويقها لمنفعة الاقتصاد العربي في الضفة الغربية، وقطاع غزة، والقدس وإسرائيل بعمومها.

ومن ناحية إستراتيجية، يجد الاعتراف العام بأهمية الروابط بين شمال الضفة الغربية والشمال العربي في إسرائيل جذوره في نظرة المواجهة مع الاستيطان الكولونيالي، باعتباره تناقضًا أساسيًا ومستمرًا يشمل المنطقة برمتها. وينظر هذا الاعتراف إلى المناطق العربية الفلسطينية المختلفة داخل النظام الإسرائيلي على أنها عناصر طبيعية تكمل بعضها بعضًا، وأسواقًا ملائمة لبعضها بعضًا وتوفر أصولًا لبعضها بعضًا في إمكانيات بقائها ونموها وتنميتها على المدى الطويل. ولذلك، فلن يكون أمام إعادة الارتباط والاندماج بين هذه المناطق إلا الاستمرار، مع أو دون ترويجها وتنظيمها على نحو منظم، وبصرف النظر عن العقبات المادية التي يمكن أن تعوق، والتي لا تحول دون، نهضة الاقتصاد العربي في جميع أنحاء فلسطين التاريخية.

وفي الواقع، فمن المؤكد أن المساعي التي ترمي إلى تعزيز نسيج الشعب العربي الفلسطيني الخاضع للاستعمار والاحتلال وتعزز مصالح هذا الشعب أي خوض غمار الصراع المناهض للاستعمار تفرض التحديات أمام هيمنة

النموذج النيوليبرالي القائم على توحيد رأس المال **عبر** القومي، والذي يقترن بالاستيطان الكولونيالي، والذي تتحمله جميع الأراضي الفلسطينية وشرائح الشعب الفلسطيني على السواء بصرف النظر عن الإدارة التي تحكمهم. وطالما كانت الأسواق العربية وتكوين رأس المال العربي يستطيعان أن يشكلا إطارًا للتأكيد على الهوية والمصالح والتضامن الشعبي الفلسطيني في وجه الهيمنة الكولونيالية ومواجهة الأسرلة الكولونيالية، فقد يبدو هذا الأمر على أنه المسار نحو التنمية الاقتصادية مع التحرر الوطني، الذي يمكن أن يؤتي الثمار المرجوة منه.

ومع الموجة التي شهدناها مؤخرًا في الالتفاف الشعبي والتجاري حول مقاطعة البضائع الإسرائيلية واستبدالها حيثما أمكن بالمنتجات العربية الفلسطينية من الضفة الغربية أو إسرائيل، تنقل هذه المسألة قضية المعاملات التجارية عبر الحدود من خانة الأقوال إلى خانة التحدي الاقتصادي والواجب السياسي. وينبغي للحكومة والسلطات المحلية وقادة قطاع الأعمال ومنظمات المجتمع المدني أو نشطائه إجراء دراسة مستفيضة حول الإمكانيات التي يتيحها تعزيز العلاقات الاقتصادية والاجتماعية الفلسطينية على جانبي الخط الأخضر. وفي الواقع، يشير هذا التقرير إلى عدد من المجالات التي يمكن معالجة الثغرات التي تعتري البيانات والأبحاث فيها للتأكد من تغطية هذه العلاقات ومتابعتها على نحو يتسم بقدر أكبر من الانتظام وإطلاق حملات أفضل تستهدف التأثير في السياسات ورفع مستوى الوعي العام. وفي المقابل، فقد دبت الحياة في هذه التبادلات في غضون سنوات قلائل، وتكيفت مع المد والجزر الذي يسم الصراع والظروف القائمة على الأرض، وباتت اليوم تشكل ظاهرة سوق عضوي أكثر منها نتيجة سعت أي سياسة إلى إخراجها إلى النور. وهذا يدل على أن صانعي السياسات والباحثين والمستثمرين والساسة ربما واجهوا الصعوبات في المحافظة على المنحنى بالنظر إلى أن هذه القوى الاقتصادية الخام ما تزال تحكم قبضتها على الأسواق والمستهلكين بصرف النظر عن الحدود ونقاط التفتيش والحواجز.